

سلسلة التقارير الإستراتيجية

تقرير إستراتيجي

مسارات العمل الوطني ما بعد الانتخابات الإسرائيلية

خليل شاهين

مدير البحوث والسياسات في مركز مسارات

أيار/مايو 2015

تقرير إستراتيجي

مسارات العمل الوطني
ما بعد الانتخابات الإسرائيلية

الطبعة الأولى: أيار/مايو 2015

© جميع حقوق الطبع محفوظة

ISBN: 978-9950-8512-8-3

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

رام الله - فلسطين

هاتف: +972 (2) 2973816

تلفاكس: +972 (2) 2976789

بريد إلكتروني: info@masarat.ps

الصفحة الإلكترونية: www.masarat.ps



Masarat Center

تصميم وتنفيذ: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان

ما يرد في هذا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهة نظر المؤلف، ولا يعكس بالضرورة موقف

مركز مسارات.

المحتويات

5	مقدمة
11	السياق الإسرائيلي
12	مرتكزات رؤية نتياهو
15	أهداف العدوان
18	دينامية التصعيد و«عقيدة الضاحية»
21	السياق الفلسطيني
25	جدل الانتصار والانتكاس
29	التحديات وتحليل ميزان القوى
35	السيناريوهات المحتملة
35	أولا. سيناريو إدارة الصراع
38	ثانيا. سيناريو فرض تسويات منقوصة
39	ثالثا. سيناريو تأزيم الصراع
40	رابعا. سيناريو تفجر الصراع
43	الخيار المفضل: مسارات العمل الوطني
57	مهمات عاجلة

مقدمة

يتناول هذا التقرير مسارات العمل الوطني الأكثر قدرة على الوصول إلى نقطة تحول إستراتيجي في الكفاح الوطني التحرري للشعب الفلسطيني، في ضوء تحديات ما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ومستوى تقدم المشروع الاستعماري الاستيطاني الاحتلالي في الضفة الغربية، وتفجّر العنصرية ضد الشعب الفلسطيني في أراضي 48، والسيناريوهات المحتملة ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، وانكشاف التجمعات الفلسطينية في عدة بلدان على مخاطر وجودية في ظل المتغيرات الإقليمية.

تم إعداد مسودة التقرير في ضوء مخرجات سلسلة من اللقاءات والورشات الحوارية التي نُظمت في عدد من التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي 48 والأردن ولبنان وبريطانيا والولايات المتحدة، حول المخاطر والتحديات والفرص التي يواجهها الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، على المستوى الوطني العام، وعلى مستوى كل من هذه التجمعات الفلسطينية، بمشاركة المئات من الشخصيات السياسية والأكاديمية والنسوية والشبابية. كما تم إعداد النسخة النهائية من التقرير بالاستفادة من الملاحظات والاقتراحات القيمة التي طرحها أعضاء منتدى التفكير الإستراتيجي الفلسطيني الذي شكله مركز مسارات، خلال اجتماع خاص لمناقشة وإغناء مسودة التقرير يوم 11 نيسان/إبريل 2015.

من شأن مسارات العمل الوطني والمهمات العاجلة المقترحة في التقرير، بصفتها محاور مترابطة للخيار الفلسطيني المفضل، أن تشكل خارطة طريق على المدى المتوسط، تنقل الفلسطينيين من النقطة التي يقفون فيها اليوم إلى نقطة التحول نحو بلورة مشروع وطني قائم على استعادة إطار الصراع التحرري ضد المشروع الاستعماري الاستيطاني الاحتلالي العنصري، لا سيما في ضوء وصول إطار التفاوض الثنائي القائم على أساس «حل الدولتين» إلى طريق مسدود بفعل السياسات الإسرائيلية. وهو انسداد لا يتقص من حق تقرير المصير بصفته حقاً جمعياً للشعب الفلسطيني أينما وجد.

إن تجاوز السياسة الإسرائيلية للنقطة التي كان يمكن عندها تحقيق سيناريو «حل الدولتين»، من شأنه تحفيز التفكير الاستراتيجي الفلسطيني على إعادة تعريف مضمون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أينما وجد داخل وطنه وخارجه، باعتباره الهدف الاستراتيجي الناظم للكفاح الفلسطيني، والتحول باتجاه تبني إستراتيجية للتحرر الوطني عابرة لما يسمى «الخط الأخضر»، تهدف إلى هزيمة وتفكيك منظومة المشروع الصهيوني الكولونيالي الاستيطاني العنصري، وإنهائه بما يشتمل عليه من امتيازات سياسية جماعية للمستعمرين، وعودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها. وهو هدف يفتح الأفق أمام الخيارات الإستراتيجية الأخرى، بما يشمل الدولة الواحدة.

يستند التقرير إلى تحليل السياق العام الذي أفضى إلى وصول الفلسطينيين إلى النقطة التي يقفون فيها اليوم، ويركز على أهداف الخيار الاستراتيجي المفضل فلسطينياً على المدى المتوسط (ما بين 5-7 سنوات) لمواجهة تحديات المرحلة القادمة، مع اقتراح المسارات والمتطلبات الأكثر جدوى للوصول إليها. ومن شأن تبني رزمة مترابطة ومتداخلة من السياسات وأساليب العمل ووسائل التنفيذ الخاصة بكل من هذه المسارات ضمن خطة إستراتيجية متكاملة أن يحقق ما يأتي:

أولاً. أن يكفل تكامل وفعالية عملية إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني انطلاقاً من خطة متكاملة، تربط ما بين المكتسبات التي حققها نضال الشعب الفلسطيني وأهدافه الوطنية الإستراتيجية والأهداف الفرعية المتعلقة بكل من مسارات العمل الوطني، بما يمكن من الوصول إلى النقطة التي يريد الفلسطينيون الوصول إليها. أي أن هذه الخطة، على الرغم من تداخل بعض سياساتها بين القديم والجديد بفعل ثقل ما ترتب على المسار السابق، إلا أنها في المحصلة تنتمي إلى إستراتيجيات التغيير التي تنطلق من الاعتراف بالأمر الواقع وقيوده الثقيلة باتجاه تغييره، وليس التسليم به أو التكيف مع نتائجه.

ثانياً. أن يبلور رداً فلسطينياً عملياً قادراً على صد وإحباط السيناريوهات المفضلة لإسرائيل، وأن يوجه لها رسالة واضحة بخصوص الكلفة الباهظة لاستمرارها في التنكر للحقوق الفلسطينية، وعزم الفلسطينيين على التخلي النهائي عن إطار التفاوض الثنائي، وجديتهم في إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني عملياً وليس لفظياً، إلى جانب إعادة بناء وتطوير الخطاب الفلسطيني القائم على الجمع ما بين الحزم في التمسك بالحقوق الفلسطينية والجانب الأخلاقي في الكفاح التحرري الفلسطيني، في مواجهة خطاب «الدولة اليهودية» والانزياح نحو مزيد من التطرف والعنصرية في أوساط الرأي العام اليهودي في إسرائيل.

ثالثاً. أن يعيد تشكيل الخطاب الفلسطيني الموجه للأطراف الإقليمية والدولية بعيداً عن التهديد اللفظي وبالاستناد إلى خطوات فعلية، بما يوضح أن الفلسطينيين موحدون في تصميمهم على تحقيق أهدافهم الإستراتيجية، ولن يقبلوا أبداً بأي بدائل تنتقص من حقوقهم، ولا توجد خيارات أخرى بديلة لوجوب تحمل هذه الأطراف مسؤولياتها في إنهاء الاحتلال والاستيطان والعنصرية وفق قواعد القانون الدولي.

رابعاً. أن يمكن الفلسطينيين من إعادة انتزاع زمام المبادرة في سياق عملية تراكمية لتحويل التحديات إلى فرص، عبر التركيز على إحداث تغيير في ميزان القوى يخدم تقدم الكفاح الوطني التحرري للشعب الفلسطيني.

لا يقترح التقرير عناصر إستراتيجية وطنية شاملة على المدى البعيد، لكنه يحلل السيناريوهات والتحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية على المدنيين القصير والمتوسط، ويقترح مسارات للعمل الوطني تبدو أقرب لأجندة العمل الكفاحي والسياسي اليومي على المستوى الداخلي، وفي إطار الصراع مع النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، وكذلك على المستوى الدولي، مع اقتراح رزمة من المتطلبات والمهام العاجلة. ويؤمل أن تحفز هذه العملية على تطوير إستراتيجية فلسطينية موحدة وشاملة لإنهاء الاحتلال والاستيطان والعنصرية، وإن كان ما يتضمنه التقرير يمكن أن يشكل بحد ذاته جزءاً من هذه الإستراتيجية.

إن الحاجة إلى تبني وتنفيذ خطة وطنية لمسارات متناسقة و مترابطة في سياق إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي لم تعد موضع جدل فلسطيني مع اتضاح الاتجاهات الرئيسية للرؤية الإستراتيجية التي يتبناها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، منذ إعلان فشل وزير

الخارجية الأميركي جون كيري بالتوصل إلى اتفاق شامل أو اتفاق إطار أو حتى اتفاق لاستئناف المفاوضات، وتصعيد سياسات العدوان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفشي التطرف والعنصرية والفاشية في إسرائيل كما ظهر خلال الانتخابات الإسرائيلية.

لقد شكلت هذه الرؤية الاستراتيجية لتنتياهو وشركائه البوصلة الموجهة لزيمة من السياسات والإجراءات الإسرائيلية التصعيدية في الضفة الغربية، وبخاصة في مدينة القدس، ما قبل العدوان على قطاع غزة، وصولاً إلى الحالة الانتفاضية التي تشهدها القدس، والهبات الشعبية في عدة مناطق في الضفة الغربية وأراضي 48، وبخاصة مع إقرار مجموعة من القوانين العنصرية التي توجت بإعداد مسودة لما يسمى «قانون القومية» المتوقع إعادة طرحه على أجندة الكنيست والحكومة الإسرائيلية الجديدة، فضلاً عن إعلان نتياهو السافر بينما كان في طريقه للفوز بولاية رابعة في رئاسة الحكومة الإسرائيلية عن موت ما يسمى «حل الدولتين».

كما جاء التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفجر العنصرية ضد فلسطيني أراضي 48، والانزياح نحو مزيد من التطرف اليميني والأيدولوجي في أوساط الجمهور الإسرائيلي، بالتزامن مع متغيرات وصراعات إقليمية دفعت الاهتمام بالقضية الفلسطينية إلى الورا، مع الانشغال بالتطورات في مصر منذ سقوط حكم الإخوان المسلمين وانتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر التي يكن نظامها الجديد العداء لحركة حماس بوصفها امتداداً لجماعة الإخوان، ومع صعود «داعش» وسيطرتها على مناطق واسعة في العراق وسوريا، وصولاً إلى تشكيل تحالف دولي لمواجهتها، وآخر لتنفيذ «عاصفة الحزم» في اليمن، وفي وقت تستمر فيه حالة الصراع بين الثورات والمؤامرات في المنطقة العربية، وتستحوذ على جل الاهتمام في الدول العربية، وكذلك العالم، خصوصاً بالنسبة للدول التي تشهد صراعات داخلية طغت فيها المذهبية والطائفية على أي شيء آخر.

مع ذلك، فإن التقرير يستنتج من تحليله للسياق الإسرائيلي، أن تصعيد سياسات العدوان والاستيطان والتهويد والعنصرية لم يكن نتيجة لهذه التطورات، بل ترجمة لمحاولة توظيفها للتعجيل في تنفيذ خطة معدة سلفاً لتحقيق أهداف بات يطلق عليها البعض «رؤية نتياهو» لإدارة الصراع مع الفلسطينيين ضمن «أفق سياسي جديد»، يقوم على أساس تحالف معلن أو مضمّر مع بعض دول الإقليم على قاعدة مواجهة خطر إيران والقوى الإرهابية والمتطرفة التي تستر خلف الإسلام.

وتقتضي مآلات هذه الرؤية إحكام سيطرة النظام الاستعماري الاستيطاني العنصري على مجمل المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، وفق منظومات سيطرة يتم إنتاجها حسب خصائص كل من تجمعات الفلسطينيين في هذه المنطقة، بما فيها المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ما يعني إعادة فرض ترتيبات جديدة لدور ووظائف هذه السلطة في إطار حكم ذاتي مقلص.

كما يركز التقرير على الأهداف الإسرائيلية من وراء التصعيد في الضفة والعدوان على قطاع غزة، ويحاجج بأن تفادي العدوان على القطاع لم يكن أمراً مرجحاً، وإن كان لأداء فلسطيني موحد وفعال ومبادر أن يؤثر في مسار العدوان، وكذلك في نتائجه، وتوظيف الصمود والمقاومة لتوفير متطلبات تبنى إستراتيجية وطنية شاملة بالاستناد إلى مسارات للعمل الوطني تساعد الفلسطينيين على استعادة زمام المبادرة لإحباط السيناريوهات المفضلة لإسرائيل، وتعزيز متطلبات تنفيذ أهداف الخيار الفلسطيني المفضل في المرحلة الراهنة، في ضوء أربعة سيناريوهات محتملة، هي: (1) إدارة الصراع. (2) فرض تسويات منقوصة. (3) تأزيم الصراع. (4) تفجر الصراع.

يقترح التقرير في ضوء ذلك خياراً فلسطينياً مفضلاً على المدى المتوسط، يتضمن مسارات للعمل الوطني ورزمة من المتطلبات والمهام العاجلة، التي تحتاج إلى آليات للضغط والتأثير باتجاه تبنيتها وتنفيذها من قبل دوائر صنع القرار الفلسطيني.

السياق الإسرائيلي

منذ العام 2009، اعتمدت حكومة نتياهو إستراتيجية إدارة الصراع والبناء على المتغيرات التي تفرضها على الأرض لتعميق الاحتلال والاستيطان والعنصرية والقضاء على أية فرصة لقيام دولة فلسطينية مستقلة. ولهذا الغرض، تعاملت مع التنسيق الأمني والتعاون الاقتصادي مع السلطة الفلسطينية، وحتى المفاوضات الثنائية، كوسائل تخدم إستراتيجيتها في إدارة الصراع، بانتظار استكمال مقومات حسم الصراع لفترة طويلة قادمة، عبر فرض رؤيتها لتسوية سياسية لا تتضمن عنصر الانسحاب من مزيد من الأراضي الفلسطينية.

يرى البعض أن هذه الإستراتيجية الإسرائيلية تؤدي عمليا إلى تدمير خيار «الدولتين» واستبداله بدولة واحدة بنظامين، أي نظام تفرقة عنصرية «أبرتهايد»، أسوأ مما كان عليه الحال في جنوب أفريقيا إبان حقبة الفصل العنصري. لكنها في الواقع تنتج منظومات قائمة على علاقات سيطرة استعمارية أكثر تعقيدا من ذلك، مصممة لضمان استمرار السيطرة والتحكم بالفلسطينيين بصفتهم «مجموعات سكانية» تقيم في نطاق «أرض إسرائيل الكبرى»، مع فرض نموذج سيطرة وتحكم خاص بقطاع غزة. إذ تماثل في هذا السياق مثلا، أهداف سياسات التهجير القسري في النقب مع تلك المنفذة في القدس والأغوار وجنوب الخليل، لكن وسائل تنفيذها تتباين تبعا لاختلاف «مكانة» الفلسطينيين «المقيم» هنا أو هناك، وفق تصنيفات تحددها منظومات السيطرة الاستعمارية.

مرتكرات رؤية ننتياهو

لم يطرأ تعديل على الأهداف الرئيسية لهذه الإستراتيجية، بل انتقل ننتياهو إلى الكشف المعلن عن هذه الأهداف، وبخاصة خلال فترة انتخابات الكنيست، في حين كانت سابقاً مضمرة خلف التأييد الزائف لمقاربة «حل الدولتين». وهو ما يعني أن أي استئناف للمفاوضات الثنائية سيكون هدفه من وجهة النظر الإسرائيلية الاستفادة من الوضع القائم حالياً والبحث في وسائل إدارة الصراع لفترة طويلة قادمة وليس حله، وقطع الطريق على تطور مسارات للعمل الكفاحي والسياسي الفلسطيني تعتمد مقارنة تدويل الصراع بمفهومها الشامل، وإعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها بما يتلاءم مع متطلبات توسيع أشكال المقاومة الوطنية والمقاطعة.

وعلى الرغم من إدخال تعديلات على وسائل تحقيق هذه الأهداف خلال فترة ما قبل انتخابات الكنيست في آذار الماضي، إلا أنه يمكن تلخيص مرتكرات رؤية/إستراتيجية ننتياهو والأهداف التي تسعى لتحقيق أحدها فيما يأتي:

(1) إدراج وسائل تنفيذ أهداف هذه الإستراتيجية في سياق رؤية أشمل للتعاون الإقليمي يقوم على محددات لعقيدة أمنية إسرائيلية، ضمن ما يطلق عليه ننتياهو «الأفق السياسي الجديد»، ليس مع الفلسطينيين، بل مع عدد من الدول العربية التي تشترك مع إسرائيل في مشاعر القلق من تصاعد دور إيران والقوى «الإسلامية» المتطرفة.

وقد تحدث ننتياهو بشكل واضح عن هذه الرؤية بعد العدوان على قطاع غزة، ومن ثم بشكل سافر عشية انتخابات الكنيست الأخيرة، غير أنه سبق أن تطرق إليها قبل العدوان، بحيث يمكن الاستنتاج إنها إحدى أهم مقدمات العدوان نفسه، كما سيوضح في سياق هذا التقرير. إذ استعرض ننتياهو في خطاب ألقاه في 2014/6/9، أي قبل 3 أيام من حادثة اختفاء المستوطنين الثلاثة قرب الخليل، ما وُصف بأنه «عقيدة أمنية» جديدة لمواجهة أربعة تحديات رئيسية تلخص بما يأتي:

أ. تحصين الحدود والدفاع عنها عن طريق بناء سياج أمني على الحدود مع الأردن، مع وجود عسكري على نهر الأردن.

- ب. السيطرة الأمنية على المنطقة الواقعة بين الأردن والتجمعات السكانية الإسرائيلية، أي على المنطقة التي يفترض أن تقوم فيها الدولة الفلسطينية.
- ج. التعاون الإقليمي المحدود بين إسرائيل ودول عربية «معتدلة» بهدف كبح الإسلاميين المتشددين.
- د. منع إيران من التحول إلى دولة على عتبة امتلاك القدرة على إنتاج سلاح نووي.

وهو ما حدا ببعض المحللين الإسرائيليين للقول إن عقيدة نتياهو الجديدة تتضمن بندا أساسيا جديدا هو السعي للتوصل إلى «حل مؤقت» للصراع مع الفلسطينيين، وإن لم يقل ذلك صراحة. وسوف يتناول التقرير الاحتمالات الواردة بشأن «الحلول المؤقتة» في الجزء الخاص بالسيناريوهات المتوقعة.

(2) **تكثيف وتسريع العمل لإعادة صياغة وظائف السلطة الفلسطينية على مقاس الخطوات** التي يمكن أن تقدم عليها إسرائيل مستقبلا لفرض سيناريوهات مفضلة لها، وبخاصة تلك التي تنسجم مع المتداول حاليا بخصوص الانفصال عن «السكان» الفلسطينيين، دون انسحابات فعلية، حتى ولو اضطرت - في حالة تبني الفلسطينيين إستراتيجية مجابهة ديبلوماسية وميدانية - لإعادة احتلال كامل المناطق الخاضعة حاليا لولاية السلطة الفلسطينية إداريا وأمنيا في الفترة الأولى، تمهيدا لإعادة فرض ترتيبات جديدة لحكم ذاتي قائم على فك الارتباط مع الشؤون المدنية للفلسطينيين في كامل المناطق المصنفة (أ).

في هذا السياق، يمكن تفسير أحد أهداف «بروفة» إعادة احتلال بعض المناطق في الضفة الغربية لتنفيذ عمليات واسعة النطاق، كما حدث في الخليل في سياق العملية التي تلت اختفاء المستوطنين الثلاثة بتاريخ 2014/6/12، والمناورات العسكرية لاحقا في الضفة الغربية، وبخاصة منذ تولي رئيس أركان جيش الاحتلال الجديد غادي إيزنكوت مهامه، ما يؤكد أنه لا يمكن إسقاط سيناريو إعادة احتلال المناطق الخاضعة للسلطة في ظل تلويح نتياهو بخطوات أحادية للانفصال عن «السكان» الفلسطينيين دون أن يشمل ذلك انسحابات جديدة.

لكن الهدف هذه المرة سيكون الذهاب إلى أبعد مما بلغه أرئيل شارون في عملية «السور الواقى»، دون العودة إلى الوضع الذي كان قائما قبل العام 1994، بما يعنيه

من إعادة فرض السيطرة الإسرائيلية الشاملة على الحياة المدنية للمجتمع الفلسطيني عبر ما يسمى «الإدارة المدنية»، بل التمهيد لمرحلة جديدة في ظل التفكير باليوم التالي لما بعد الرئيس محمود عباس، قد يكون عنوانها إعادة إنتاج ترتيبات لحكم ذاتي قائم على فك الارتباط مع الشؤؤون المدنية للفلسطينيين في كامل المناطق المصنفة (أ)، أو ربما ترتيبات لإدارة ذاتية خاصة بكل من هذه المناطق (سلطات محلية بدلا من سلطة مركزية) تكرر مكائنها كمعازل غير متواصلة جغرافيا أو حتى من حيث نظمها الإدارية المحلية.

في كل الأحوال، سوف تبقى السيطرة الأمنية الكاملة في هذه المناطق بيد قوات الاحتلال، حتى ولو سمح بأشكال لتوفير الأمن الداخلي وفق صيغ مماثلة لبعض المهمات التي تقوم بها السلطة، أو حتى قريبة من «شرطة البلديات» ما قبل العام 1994. أما قطاع غزة، فسيتم تحديد العلاقة معه وفق معادلة عنوانها وقف إطلاق نار طويل الأمد مقابل تخفيف الحصار وتحسين ظروف الحياة.

حتى ما قبل تعهد نتياهو خلال حملته الانتخابية بمنع قيام دولة فلسطينية خلال فترة ولايته الرابعة، ظهرت مؤشرات واضحة على تسريع الخطوات التنفيذية للمخطط الإسرائيلي، الذي لم يعد يكتفي بإعادة تحديد وظائف سلطة الحكم الذاتي كوكيل أمني وإداري واقتصادي لسلطة الاحتلال ذاتها، كما كان الحال منذ اجتياح مناطق السلطة العام 2002، بل تقليص هذه الوظائف بشكل يتناقض حتى مع الترتيبات والصلاحيات المحدودة والمقيدة أصلا بموجب اتفاق أوسلو وملاحقه.

وقد أكدت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن نتياهو أبلغ الإدارة الأميركية، خلال لقاء مع الجنرال الأميركي جون ألن قبل يوم واحد من التوصل إلى وقف إطلاق النار خلال العدوان على قطاع غزة يوم 2014/8/26، أن العبرة الأساسية التي استخلصتها إسرائيل من العدوان هي «وجوب احتفاظها بمطلق الحرية لجيشها وقواتها داخل أراضي الضفة الغربية قبل أي شيء»، وأن هذا الاستنتاج «يشمل حرية الحركة في كل أنحاء الضفة الغربية، وليس فقط على امتداد الحدود مع الأردن»، وهو ما يعني أن نتياهو لم يعد يكتفي بتواجد عسكري لقوات الاحتلال في منطقة الأغوار فقط كما كان يطالب خلال المفاوضات برعاية كيري!

(3) إدماج قطاع غزة ضمن الإستراتيجية المطبقة في الضفة الغربية، في ضوء الإخفاق في تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية للعدوان الأخير على قطاع غزة، عبر الانتقال من رفض القاطع لتحقيق المصالحة الفلسطينية إلى إفراغها من مضمونها من خلال محاولة تعميم نموذج السلطة ذات الصلاحيات المقلصة في الضفة الغربية على قطاع غزة، بما يشمل توسيع التنسيق الأمني والتعاون الاقتصادي، أملا في دفع السلطة لتحقيق ما عجزت إسرائيل عن تحقيقه عبر الحرب؛ أي الحفاظ على هدوء طويل الأمد على الحدود، وإنهاء ظاهرة الأنفاق، ونزع سلاح المقاومة أو ضبط استخدامه، وفي الحد الأدنى توريث السلطة في احتراب داخلي.

هناك مؤشرات أيضا على أن إسرائيل قد تضغط في مرحلة ما باتجاه مقارنة جديدة مستندة إلى شكلين: الأول، «دولة مؤقتة» تدير المعازل في الضفة الغربية، وأخرى في قطاع غزة. والثاني، صيغة المركز والأطراف في قطاع غزة، بحيث تتولى السلطة الفلسطينية الإشراف على «الأطراف»، عبر إدارة المعابر والمشاركة في آليات الرقابة على عملية إعادة الإعمار والشؤون المدنية للمواطنين من خلال الحكومة، في حين تتولى «حماس» حفظ الأمن في «المركز»، أي داخل قطاع غزة وعلى الحدود، باستخدام نفوذها داخل الأجهزة الأمنية وبإسناد من الأجنحة المسلحة لعدد من الفصائل ضمن اتفاق «تهدئة» طويل الأمد.

أهداف العدوان

يساعد تحليل السياق الإسرائيلي على تفسير أهداف وتوقيت العدوان ضد الشعب الفلسطيني بذريعة عملية الخليل. فقد بدأت حكومة نتنياهو بشن حملة عدوانية واسعة في الضفة الغربية عقب اختفاء المستوطنين شملت دهم وتفتيش 2216 منزلا، واعتقال مئات المواطنين والنواب والأسرى المحررين بموجب صفقة شاليط لتبادل الأسرى، إضافة إلى اختطاف وحرق الفتى محمد أبو خضير في شعفاط من قبل متطرفين يهود يوم 2014/7/2، قبل أن تقرر الحكومة الإسرائيلية رسميا بدء عملياتها العسكرية ضد القطاع في 2014/7/7، بالتزامن مع تصريحات لمسؤولين من «حماس» أكدت سعي الحركة لتجنب الحرب مع الجاهزية للرد على العدوان في حال توسيعه.

لقد حكم التصعيد الهمجى مسار العدوان، رغم المناورة الإسرائيلية بالموافقة على المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار، في محاولة لتوظيف موقف «حماس» الراض للمبادرة كمبرر لتوفير غطاء دولي مؤيد لتصعيد العدوان.

لكن هذا المستوى من التصعيد كان بحاجة إلى أهداف محددة يسعى العدوان إلى تحقيقها. وهو ما كان موضع انتقاد في بعض الأوساط الإسرائيلية بسبب ما اعتبر تخبطاً في تحديد أهداف واضحة وقابلة للتحقيق، مع تغيير في الأهداف جراء استطالة أمد الحرب، وحالة انفلات في تصريحات متباينة لعدد من وزراء حكومة نتياهو حول الأهداف.

فمع بداية التصعيد في الضفة الغربية، حددت حكومة نتياهو أهدافها في ضرب المصالحة الفلسطينية والضغط على الرئيس عباس لحل حكومة التوافق الوطني، وتوجيه ضربة قاصمة إلى حركة حماس وبنيتها التنظيمية والمؤسساتية في الضفة الغربية. ومن ثم مع بداية العدوان على قطاع غزة، أضيف هدف القضاء على فصائل المقاومة، وبخاصة حركة حماس، وجلب الهدوء إلى المناطق الإسرائيلية ضمن ما يسمى بـ«غلاف غزة»، ومن ثم رفع شعار القضاء على الأنفاق باعتبارها الخطر الإستراتيجي الرئيسي القادم من قطاع غزة، وصولاً إلى تحديد هدف نزع سلاح فصائل المقاومة.. وهكذا.

يمكن رصد أكثر من سبب وراء هذا التخبط، مثل أداء المقاومة الصادم للمستويين السياسي والعسكري في إسرائيل، رغم الكلفة الباهظة للصوص الفلسطينيين، لا سيما مع استمرار سقوط آلاف الصواريخ على أهداف تبعد أكثر من 160 كيلو متراً عن قطاع غزة، والخسائر المرتفعة في صفوف ضباط وجنود جيش الاحتلال، والتوظيف الفعال للأنفاق في تنفيذ عمليات هجومية خلف خطوط قوات الاحتلال، والعمليات البحرية، وتوفير حاضنة شعبية للمقاومة، واتساع حالة الاستنكار الدولي للجرائم الإسرائيلية بحق المدنيين، وغير ذلك من أسباب ذات علاقة بإخفاق الخطط العسكرية في تحقيق الأهداف الأساسية المعلنة مع بداية الحرب، غير أن أحد الأسباب الرئيسية وراء التخبط يكمن في عدم الإفصاح عن الأهداف الحقيقية لإستراتيجية نتياهو، الذي اعتقد أن التوقيت بات مناسباً لتمهيد الطريق لتنفيذها عبر الاندفاع في تصعيد واسع في الضفة والقطاع لكسر إرادة الفلسطينيين على المقاومة.

في كل الأحوال، ورغم التعديلات التي طرأت على الأهداف المعلنة في سياق مسار تصاعد الاعتداءات في الضفة الغربية، ومن ثم العدوان على قطاع غزة، يمكن إجمال الأهداف

التي سعت الحكومة الإسرائيلية لتحقيقها أدناه، لا سيما أن من شأن ذلك المساعدة في تقييم نتائج العدوان في ضوء مدى النجاح أو الإخفاق في تحقيق هذه الأهداف:

- حرف الانتباه دولياً نحو ما يسمى الخطر القادم من قطاع غزة في ظل تعاضم القوة العسكرية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي على وجه الخصوص، ومحاولة إقامة تماثل مضلل بينهما وبين تنظيم «داعش» والإرهاب الذي يمارسه للاستفادة من الحملة الدولية ضده في سوريا والعراق، تحت شعار مكافحة «الإرهاب» الفلسطيني، بدلاً من تحميل حكومة نتنياهو مسؤولية إفشال جهود كيري على صعيد المفاوضات المباشرة، وبخاصة مع شروع الاتحاد الأوروبي في اتخاذ خطوات عملية في مواجهة استمرار السياسة الاستيطانية بما يهدد فرص «حل الدولتين»، إضافة إلى عدم ارتياح في أوساط الإدارة الأميركية إزاء مواصلة التعتن الإسرائيلي.

- قطع الطريق على أي مبادرات لملء الفراغ الناجم عن إفشال الحكومة الإسرائيلية للمفاوضات، بما في ذلك إمكانية تطور مواقف أوروبية أو روسية تميل باتجاه استصدار قرار من مجلس الأمن يحدد أسس حل الصراع على قاعدة «حل الدولتين»، حتى ولو كان مجحفاً بالحقوق الفلسطينية، والإبقاء على سيناريو إدارة الصراع بما يخدم تنفيذ أهداف رؤية نتنياهو. وكذلك قطع الطريق على تطور الخطوات الفلسطينية باتجاه رفض بقاء الوضع القائم، عبر إعادة نقل ملف القضية الفلسطينية برمتها إلى الأمم المتحدة، واستكمال الانضمام إلى المعاهدات والوكالات الدولية، وإعادة النظر في شكل ودور ووظائف مؤسسات السلطة المدنية والأمنية بما ينسجم مع مكانة فلسطين كعضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة، وتوسيع المقاومة الشعبية وحملات المقاطعة.

- إفشال الجهود لاستكمال تحقيق المصالحة بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني، عبر محاولة الضغط على السلطة والرئيس عباس للتراجع عن خطوة تشكيل الحكومة وإثارة المزيد من الخلافات بين حركتي فتح وحماس، وبخاصة عبر إعادة اعتقال وزراء سابقين ونواب من حركة حماس والأسرى المحررين بموجب صفة شاليط، ومحاولة زيادة الضغط السياسي والشعبي على فصائل المقاومة عن طريق رفع كلفة التصدي للعدوان والسعي لتحميلها مسؤولية ذلك.

- تدمير قدرات المقاومة وكي الوعي الوطني وكسر إرادة الشعب الفلسطيني وحرركته الوطنية على مواصلة مسيرة التحرر الوطني، عبر الاستخدام المفرط للقوة وإيقاع خسائر فادحة في صفوف الحاضنة الشعبية للمقاومة، وفي الاقتصاد والبنية التحتية والمؤسساتية، بما يدفع الفلسطينيين لليأس من جدوى مقاومة الاحتلال في ظل الاختلال الفادح في ميزان القوى، وتشجيع بروز نزعات انهزامية تدعو للقبول بما يطرحه الاحتلال من حلول تهدف لتصفية الحقوق الفلسطينية تحت شعار «ليس بالإمكان أحسن مما كان». وهو ما يفسر اللجوء إلى تطبيق «عقيدة الضاحية» خلال العدوان، وهي العقيدة التي يتبناها غادي إيزنكوت، الرئيس الجديد لأركان جيش الاحتلال.

دينامية التصعيد و«عقيدة الضاحية»

تباين التقديرات بشأن الظروف التي أدت إلى تطبيق «عقيدة الضاحية» في قطاع غزة، في إشارة إلى تدمير الضاحية الجنوبية في بيروت خلال حرب لبنان الثانية العام 2006، إذ يتواصل الجدل بشأن مدى الحاجة إلى ارتكاب جرائم واسعة راح ضحيتها مئات المدنيين، مع إعلان القيادة الفلسطينية عزمها ملاحقة المسؤولين عن هذه الجرائم في المحكمة الجنائية الدولية، وبخاصة أنه لم تكن هناك تقديرات على المستوى الإسرائيلي تشير إلى أن «حماس» كانت معنية بحرب شاملة. بل واستند قرار التصعيد ضد قطاع غزة إلى تقدير مفاده أن «حماس» وباقي فصائل المقاومة سوف تلتزم سياسة الرد المحدود دون الانجرار إلى مواجهة واسعة.

بحسب تقديرات الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، فإن ما حصل هو نتيجة «دينامية التصعيد»، رغم عدم وجود رغبة إستراتيجية في الحرب لدى «حماس»، التي ظلت حتى لحظة الإعلان عن بدء الحرب تحت اسم «الجرف الصامد» تعتقد أن الحديث يدور عن «جولة عنف» محدودة. غير أن «دينامية التصعيد» ذاتها بموجب قرارات المستوى السياسي لا تقدم ما يكفي من براهين على صحة التبريرات اللاحقة في سياق تنصل كل من الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية من المسؤولية عن «العجز الاستخباري» ما قبل الحرب، كما لا تفسر أسباب اتخاذ قرار بحرب شاملة لم يكن من بين أهدافها في البداية القضاء على خطر الأنفاق كما أعلن لاحقاً.

وكانت حصيلة توسيع العدوان وتطبيق «عقيدة الضاحية» كعامل ردع للضغط على السكان المدنيين، خلال 51 يوماً، نحو 2160 شهيداً و11 ألف جريح، وتدمير حوالي

17 ألف منزل بشكل كلي و40 ألف بشكل جزئي حسب تقديرات فلسطينية أولية، إضافة إلى تدمير مئات المساجد والمدارس والمؤسسات الصحية والتعليمية والمجتمعية. ومن ثم اتضح أن هذه التقديرات بدت أكثر تواضعا مقابل حجم الكارثة الإنسانية التي سببتها آلة الحرب الإسرائيلية، إذ أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين («الأونروا») أن 80 ألفا من منازل اللاجئين في قطاع غزة تضررت، منها 20 ألف منزل لم تعد صالحة للسكن، في حين بلغ عدد الفاقدين للمأوى 110 آلاف، معظمهم من الأطفال. وحسب تقديرات الحكومة الفلسطينية، فإن عملية إعادة إعمار قطاع غزة ستكلف 4 مليارات دولار أميركي على الأقل، نصفها تقريبا تكلفة إعادة إعمار وتأهيل البنى التحتية وحدها (1.9 مليار دولار).

السياق الفلسطيني

صعدت حكومة نتنياهوو اعتداءاتها في الضفة الغربية، ومن ثم عدوانها على قطاع غزة، في ظل عدة متغيرات في الوضع الفلسطيني تعتبر محفزة لهجوم إسرائيلي مضاد، من أبرزها إعلان فشل جهود كيري في التوصل إلى اتفاق شامل أو اتفاق إطار أو حتى على اتفاق لاستئناف المفاوضات، ومن ثم إحياء جهود المصالحة الفلسطينية وصولاً إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني في 2014/6/2، بموجب اتفاق الشاطئ.

حظيت هذه الحكومة بدعم دولي واسع النطاق، بما في ذلك موقف أميركي انطوى على استعداد للتعامل مع الحكومة، لكنه رفض استكمال المصالحة لتشمل دمج حركتي حماس والجهاد الإسلامي في عملية صنع القرار الفلسطيني من خلال تفعيل وانتظام اجتماعات الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير، أو تفعيل دور المجلس التشريعي، وفق اتفاق الشاطئ، فضلاً عن بروز خلاف فلسطيني داخلي حول كيفية معالجة مشكلة رواتب موظفي حكومة «حماس» السابقة، وهو الأمر الذي وضع العقبات أمام استكمال تحقيق المصالحة وفق رزمة الإجراءات المتوافق عليها.

جاءت حادثة اختفاء المستوطنين الثلاثة بعد عشرة أيام من تشكيل الحكومة؛ لتوفر لإسرائيل ذريعة لتوظيفها لانتراع زمام المبادرة في توسيع هجومها الميداني والسياسي على حكومة الوفاق الوطني ومجمل عملية المصالحة التي باتت تواجه أول اختبارات

الضغوط التي تعرضت لها، في ظل شكوك حول مدى الجدية للمضي في تحقيق المصالحة بعيدا عن عقلية الإقصاء، ووجود محفزات وأسباب متباينة لأهداف كل من «فتح» و«حماس» للموافقة على اتفاق الشاطئ وتشكيل الحكومة.

من جانبها، أدركت «حماس» أن استمرار المراهنة على تغيير الأوضاع في المنطقة بعد انهيار حكم الإخوان المسلمين في مصر، وانتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي، لم يعد كافيا، ومن شأنه أن يزيد من عبء إدارة قطاع غزة المحاصر، بشكل يهدد بانفجار الوضع في وجهها، وأن يزيد من توتر علاقتها مع مصر، في ضوء بروز محور عربي «معتدل» يتوحد خلف موقف مناهض لبعض التيارات الإسلامية، بما فيها الإخوان المسلمون الذين تم تصنيفهم في خانة «الإرهاب» في بلدان عربية عدة، بحيث كانت الأولوية لمناهضة محور «تركيا، قطر، الإخوان»، ومن ثم الإرهاب، قبل أن تصبح الأولوية لاحقا لمحاربة النفوذ الإيراني. لذلك، بدا اتخاذ «حماس» في تلك الظروف خطوات بمبادرة ذاتية باتجاه التخلي عن الحكومة وتقديم تنازلات للرئيس عباس أقل ضررا من إجبارها على ذلك في مرحلة لاحقة.

غير أن «حماس» تركت الحكومة ولم تترك الحكم، وهذا طبيعي لأن المطلوب أن تغادر مواقع التفرد بالسلطة في قطاع غزة، وليس مغادرتها كليا، مقابل أن تصبح شريكة في المنظمة والسلطة. وقدمت الحركة، التي لم تعد قادرة على الوفاء بالتزامات حكومتها في ظل توقف الدعم الإيراني وتفاقم الحصار وتدمير الأنفاق، تنازلات للرئيس عباس الذي شكل حكومة دون مراعاة لتحفظات «حماس» على عدد من وزرائها، وعلى قاعدة برنامجها السياسي، وهو ما اعتبرته «حماس» مخالفا للاتفاق على عدم وجود برنامج سياسي للحكومة. وأضاف الرئيس إلى ذلك، التزام الحكومة بمواصلة التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال، كما لم يصدر مرسوما بإجراء الانتخابات، أو قرارا بدعوة الإطار القيادي المؤقت إلى الاجتماع، وأحجم عن تقديم أي التزام بتحمل الحكومة المسؤولية عن صرف رواتب موظفي حكومة «حماس» السابقة، مستعينا في ذلك بغموض نصوص اتفاق المصالحة نفسه.

لم تنكر «حماس» تقديمها تنازلات فيما يتعلق بتشكيل الحكومة، ولكن لكي تتخلى عن عبء الحكومة، في حين أصبحت المقاومة والاستمرار في تطوير قدرات كتائب القسام من أهم الأدوات في يد الحركة لضمان احتفاظها بعناصر قوتها على الأرض، وبخاصة لجهة وجودها المتنفذ ضمن البنية الإدارية والخدماتية والاقتصادية والأمنية للسلطة في

القطاع، فضلا عن ضمان دور مستقبلي لها على مستوى منظمة التحرير بدءا بالانخراط الفعال في دائرة صنع القرار من خلال الإطار القيادي المؤقت. ورأت أن ذلك قد يكون كافيا لتوفير متطلبات تسمح بفتح معبر رفح، وتخفيف حدة التوتر في علاقتها مع مصر، وإحياء المجلس التشريعي الذي تتمتع فيه بالأغلبية، وإعادة تنظيم صفوفها في الضفة الغربية، والاستعداد لإجراء الانتخابات للرئاسة وللمجلسين الوطني والتشريعي من موقع تحظى فيه بشعبية أكبر.

في المقابل، كان هدف الرئيس هو استعادة السلطة في قطاع غزة تحت شعار «سلطة واحدة وقرار واحد وسلاح واحد»، وهو ما يتعارض مع استمرار بقاء «حماس» في الحكم حتى لو غادرت الحكومة، ما يعني من وجهة نظر بعض أوساط «فتح» استمرار وجود «حكومة ظل» في غزة.

لذلك، اعتبرت «حماس» والعديد من المراقبين والمهتمين خطوة الرئيس في الموافقة على إرسال وفد يمثل المنظمة للتفاوض مع «حماس»، وصولا إلى إبرام اتفاق الشاطئ، محاولة للحصول على ما يعزز شرعية رئاسته للسلطة من خلال تشكيل حكومة تتبع برنامجه ولكن دون تحمل عبء الحكم في قطاع غزة، وبخاصة لجهة صرف رواتب موظفي حكومة «حماس»، ودون استعجال الاتفاق مع مصر على إدارة وتشغيل معبر رفح، بما يبقي الضغط على «حماس»، إضافة إلى عدم دعوة المجلس التشريعي أو الإطار القيادي المؤقت للانتخابات، بانتظار متغيرات وظروف جديدة قد تسمح باستئناف العملية السياسية مع إسرائيل. وهو ما كان ينذر إما بانتهاء المصالحة، أو إبقاء حكومة الوفاق الوطني مجرد حكومة «مع وقف التنفيذ» في قطاع غزة، طالما أن تمكينها من القيام بدورها كاملا مرهون بالتوافق خارجها بين حركتي فتح وحماس.

إزاء ذلك، بدا من وجهة نظر «حماس» أن عواقب لجوئها إلى تفعيل ورقة المقاومة في الضفة الغربية، أو تنفيذ عملية محدودة ضد قوات الاحتلال في قطاع غزة، لن تكون أكثر ضررا من استمرار الوضع على حاله في قطاع غزة رغم تخليها عن الحكومة. وقد جوبهت محاولات «حماس» لتغيير قواعد اللعبة برد فعل سريع من قبل الرئيس عباس الذي ندد بعملية الخليل محملا «حماس» مسؤولية التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية، في تصريحات أثارت ردود فعل واسعة في الشارع الفلسطيني، في ظل افتقار لرؤية أشمل للموقف الإسرائيلي. كما حمل «حماس» لاحقا مسؤولية توفير مبررات لشن ومن ثم استمرار وتوسيع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وبخاصة بعد رفضها المبادرة

المصرية لوقف إطلاق النار مع نهاية الأسبوع الأول للعدوان، رغم وجود قرار إسرائيلي معلن بتصعيد العدوان واستدعاء مزيد من قوات الاحتياط عشية إعلان حكومة نتنياهو مناورتها بقبول المبادرة المصرية.

لقد أظهر الموقف الرسمي الفلسطيني المندد بعملية الخليل قصورا في الرؤية الإستراتيجية الفلسطينية للأهداف التي تسعى حكومة نتياهو لتحقيقها، وبخاصة منذ توقف المفاوضات الثنائية، بل وأثار أجواء من الاحتقان الداخلي شجعت على التمادي في رد الفعل الإسرائيلي على هذه العملية، في محاولة لتحقيق أهداف عدة في آن واحد، تتجاوز هدف استهداف المصالحة.

من جهة أخرى، فإن الدرس الأول من مجريات العدوان وتبعاته والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين والمقاومة على حد سواء، يتمثل بضرورة إدراك أن تصعيد المقاومة ليس قرارا يتخذه فصيل وحده دون توفر المؤسسة الوطنية الجامعة والإستراتيجية الموحدة، لأن العواقب تمس الجميع. أما الدرس الثاني، فيتمثل بصعوبة الجمع بين المقاومة والسلطة بشكلها ووظائفها الراهنة في آن واحد في ظل مخاطر تحول المقاومة إلى أداة للبقاء في مواقع القوة والنفوذ داخل السلطة.

جدل الانتصار والانكسار

شكل العدوان على قطاع غزة، وما تلاه من تطورات وصولاً إلى منح اليمين المتطرف بقيادة نتياهو تفويضاً لمواصلة سياساته لأربع سنوات جديدة بعد الانتخابات الإسرائيلية، محطة مفصلية في مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لا سيما في ضوء اتضاح أهداف رؤية نتياهو، إذ يمكن أن يوفر ذلك فرصة تدفع باتجاه مراجعة العديد من السياسات ووسائل العمل التي اعتمدها القيادة الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو، وبدء التحول نحو تبني إستراتيجيات جديدة للكفاح التحرري الفلسطيني.

وبدلاً من الانخراط في ورشة للتوافق على مسارات العمل الوطني لمواجهة تداعيات العدوان والمخططات الاستعمارية والاستيطانية والعنصرية لحكومة نتياهو، وجد الفلسطينيون أنفسهم في مربع الجدل حول تقييم نتائج العدوان ما بين انتصار أو انكسار، في ظل أصوات تحمل الفلسطينيين ومقاومتهم وصمودهم مسؤولية الإيغال الإسرائيلي في الدم الفلسطيني والتدمير واسع النطاق في قطاع غزة.

يمكن القول إن قسطاً من هذا الجدل كان يندرج ضمن ارتدادات العدوان، وبخاصة بفعل الخسائر الفلسطينية الفادحة، مع استمرار الحصار والانقسام وإمكانية تكرار العدوان ضد القطاع الذي شهد ثلاث حروب مدمرة خلال ستة أعوام. وكل ذلك يمكن، بل يجب، أن يخضع لتقييم هدفه التوافق على أشكال النضال وتوقيت ممارستها بما يراعي التقليل

إلى الحد الأدنى من الخسائر الفلسطينية مقابل رفع الخسائر الإسرائيلية. لكن قسماً آخر من الجدل يتجاهل ما حققه الفلسطينيون من إنجازات رغم الاختلال الفادح في ميزان القوى لصالح آلة الحرب الإسرائيلية، وما لحق بإسرائيل من خسائر، سواء كانت مباشرة أم ذات طابع إستراتيجي.

إن أول ما يجدر التنبيه له أن الحرب على قطاع غزة لم تحسم بعد، سواء صمد وقف إطلاق النار أم انهار قبل التوصل إلى اتفاق طويل الأمد. إذ لا يزال الفلسطينيون غير متيقنين من إمكانية استئناف المفاوضات غير المباشرة برعاية مصر للتوصل إلى مثل هذا الاتفاق، في ظل محاولات إسرائيلية عبر أطراف إقليمية ودولية للتوصل إلى «تهدئة» طويلة هدفها فصل وتحديد قطاع غزة عن الانخراط في التصدي للمخططات الإسرائيلية في الضفة الغربية، مقابل بعض الخطوات لتخفيف الحصار عن القطاع. وهو ما يعني محاولة تحقيق ما عجزت إسرائيل عن تحقيقه خلال أطول الحروب التي تخوضها منذ تأسيسها.

وقد اعترفت «حماس» بوجود اتصالات غير مباشرة تطالب إسرائيل فيها بوقف تهريب أو تطوير السلاح، والكف عن حفر الأنفاق، مقابل إبرام «تهدئة» طويلة قد تصل إلى خمس سنوات، أو أكثر، مع إمكانية الموافقة على إنشاء ميناء، وربما مطار. وإذا كان صحيحاً أن «حماس» لم توافق على ذلك حتى الآن، وأكدت على ضرورة التوافق وطنياً على أي عرض «هدنة»، فإن الصحيح أيضاً أنه ليس هناك ما يشير إلى أن المفاوضات غير المباشرة قد توقفت.

وفي حالة عدم تحقيق تقدم جدي في المصالحة، فإن سيناريو التوصل إلى «هدنة» طويلة تزيد الانقسام وتعمق الانفصال بين الضفة والقطاع قد يحقق تقدماً بقصد أو من دونه. وهو ما سيجعل إسرائيل أكثر تحكماً بالطرفين، وبخاصة مع توسيع نطاق تحكمها بحركة انتقال الأفراد والبضائع عبر المعابر التي تسيطر عليها لتشمل التحكم أيضاً، في حالة إنشاء ميناء، بتنقل السفن ومن عليها، مع آليات تضمن حرية تفتيشها.

في هذا السياق، يكمن التحدي الأبرز في مدى انسجام الصمود السياسي الفلسطيني إزاء أي عروض «تهدئة» أو «هدنة» عبر وسطاء، أو عبر مفاوضات جديدة في القاهرة، مع مستوى الصمود والتضحيات الجسيمة وأداء المقاومة، ووحدة الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع وأراضي 48 والشتات في مواجهة الأهداف الإسرائيلية للعدوان،

إذ يعتبر ذلك الرافعة الأهم التي ساهمت بدورها في بلورة موقف وطني جماعي إبان العدوان يتبنى مطالب المقاومة، ومن ثم تشكيل وفد فلسطيني موحد إلى مفاوضات القاهرة تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، وسوف تساهم في إحباط المحاولات الإسرائيلية لإفراغ المطالب الفلسطينية من مضمونها.

والى حين تعزيز الإنجاز الفلسطيني الأهم المتمثل في الصمود وأداء المقاومة، لا يمكن تجاهل ما تحقق على صعيد إحباط أهداف إسرائيل الرئيسية من وراء العدوان، وبخاصة الفشل في خوض حرب خاطفة تحقق الأهداف الإسرائيلية في كسر إرادة الشعب الفلسطيني في مواصلة كفاحه التحرري، والفشل في تعميم نموذج الضفة على القطاع، والإخفاق في نزع سلاح المقاومة.

وترافق ذلك مع فشل إستراتيجي لخيار نقل المعركة إلى أرض الخصم عبر الحرب البرية دون أن تتكبد إسرائيل خسائر فادحة، وفشل العقيدة الأمنية القائمة على حسم المعركة بالاعتماد على سيطرة وتفوق سلاح الجو فقط، فضلا عن انكشاف عدم قدرة الجبهة الداخلية الإسرائيلية وغالبية الجمهور الذي أيد استمرار وتوسيع العدوان على تحمل تداعيات الحرب الطويلة، وإجبار عشرات الآلاف من سكان المناطق المحيطة بقطاع غزة على الرحيل شمالا، وتخلخل المبدأ القائم على اعتبار إسرائيل الملاذ الأكثر أمانا لتحفيز يهود العالم على الهجرة إليها.

وتعد هذه الانتكاسات ذات أبعاد إستراتيجية، لذلك أثارت جدلا وانقسامًا في الحكومة الإسرائيلية والأجهزة الأمنية، ووظفت في الهجوم على نتنياهو في سياق التنافس على انتخابات الكنيست، حتى من قبل شركاء نتنياهو في الحكومة التي شنت العدوان، مثل أفيغدور ليرمان وفتالي بينت.

على المستوى الفلسطيني الإستراتيجي، يكمن الإنجاز الأهم للفلسطينيين أثناء العدوان في إعادة اكتشاف مكامن قوتهم واستعادة وعيهم بموقع قضيتهم بصفتها قضية تحرر وطني، وتعزيز الوحدة الميدانية والشعبية، وإفشال أهداف العدوان الرئيسية وحرمان إسرائيل من صورة الانتصار في أطول حروبها منذ تأسيسها.

وساهم ذلك في إعادة الاعتبار لخيار المقاومة، مع ضرورة انسجام أشكال وتوقيت ممارستها بما يتناسب مع ظروف كل من التجمعات الفلسطينية، بما في ذلك استخدام

المقاومة المسلحة في قطاع غزة كإستراتيجية للدفاع والردع رغم خطر ومحدودية استخدامها كإستراتيجية هجومية.

ولعب اتساع أهداف العدوان دورا في تحفيز الجهود الرامية لتحقيق المصالحة واستعادة الوحدة الوطنية رغم تعثرها، وبدء التحول نحو التفكير في تبني إستراتيجيات جديدة قادرة على تحويل التحديات إلى فرص تعزز الكفاح الفلسطيني بعيدا عن خيار التفاوض الثنائي.

في المقابل، ثمة حاجة لوقفة تقييمية شاملة لمقدمات العدوان ومجرياته وتداعياته المتوقع استمرار بعضها لسنوات قادمة، وأداء مختلف الأطراف الفلسطينية، وبخاصة لجهة مستوى ما تحقق من مطالب رفعتها المقاومة وتبنتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لاحقا قياسا إلى حجم التضحيات والخسائر.

إن مثل هذه العملية التقييمية يجدر أن تأخذ بعين الاعتبار بعدين، الأول يتعلق بمستوى تحقيق الأهداف والمطالب الفلسطينية، والثاني يتعلق بمدى تحقيق الأهداف الإسرائيلية، لا سيما أن الحصار لم يُرفع وعملية إعادة الإعمار لا تزال متعثرة كما هو حال المصالحة التي لم تتقدم وكان إفشالها هدفا لتصعيد العدوان. ولم يتم استكمال مفاوضات وقف إطلاق النار، بل تراجع إسرائيل حتى عن توافقات سابقة تتعلق بمساحة الصيد البحري وعدم استهداف الصيادين، وتحاول إعادة فرض منطقة عازلة على حدود قطاع غزة، وتقوم بتوغلات بين فترة وأخرى، كما لم ينتظم فتح معبر رفح، ولم تشهد العلاقات بين «حماس» ومصر اختراقا ذا شأن، في حين تفاقمت الأوضاع الكارثية في قطاع غزة بشكل يهدد بانفجار جديد. وكل ذلك يؤكد صحة الاستنتاج بأن المدافع هدأت لكن المعركة لم تحسم بعد.

التحديات وتحليل ميزان القوى

إن حقيقة عدم حسم المعركة، وتفويض اليمين المتطرف مجددا بإدارة الحكم في إسرائيل، تعني أن هناك مخاطر وتحديات يتوقف على النجاح في مواجهتها تحويل الإنجازات إلى نقطة تحول عبر تبني مسارات للعمل الوطني في المرحلة القادمة، يمكن أن يشكل جزء منها محاور لإستراتيجية وطنية شاملة للتحرر الوطني.

وثمة مؤشرات في الحراك السياسي الفلسطيني على المستوى الدولي، رغم طابعها التكتيكي حتى الآن، وكذلك قرارات اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية يومي 4 و5/3/2015، يمكن البناء عليها وتطويرها، بالترافق مع تعزيز عناصر القوة التي برزت بوضوح خلال فترة العدوان على قطاع غزة.

يذهب بعض المحللين الإستراتيجيين إلى اعتبار هذا العدوان حدثا مؤسسا، أي يشكل محطة لإحداث انعطافة في مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ليس من حيث تبني سياسات ووسائل تنفيذ جديدة وحسب، بل كذلك من حيث تأثيره في وعي الذات وموقعها ومكامن قوتها في الصراع. أي أنه حدث مؤسس بمعنى إعادة صياغة المفاهيم ذات العلاقة بتعريف الصراع وموقع القضية الفلسطينية وأهداف المشروع الوطني وأشكال الكفاح الأنسب لتحقيقها.

غير أنه يصعب إحداث مثل هذه الانعطافة مع الاستمرار في المسار ذاته وتوقع الوصول إلى نتائج مغايرة، وبخاصة أن جزءاً من السياسات والأدوات المعتمدة ما قبل العدوان لم يعد قادراً على مواجهة تحديات المرحلة المقبلة، بل إن بعضها بات يُسهم في بقاء الوضع على حاله، بما يوفره من مزايا لصالح القوة القائمة بالاحتلال.

وفي الحديث عن مسارات العمل الوطني كخيار يسهم في توفير متطلبات الوصول إلى انعطافة قادرة على إحداث تغيير في ميزان القوى، تُثار عدة قضايا من قبيل مصير عملية المصالحة، وآفاق إعادة بناء مؤسسات النظام السياسي على مستوى كل من منظمة التحرير والسلطة، بما يكفل تجديد الهياكل والقيادة وإعادة بناء التمثيل الوطني للشعب الفلسطيني في كافة تجمعاته، والبرنامج الوطني، وتداعيات استكمال الانضمام إلى الاتفاقات والوكالات الأممية، وتقديم ملفات إلى محكمة الجنايات الدولية، وآفاق تطور أو تراجع الحالة الشعبية ذات السمات الانتفاضية في بعض مناطق الضفة الغربية، وبخاصة القدس، والحراك السياسي والشعبي المتنامي في أراضي 48 كأحد مرتكزات الكفاح الوطني الفلسطيني.

سيكون لكل ذلك تأثيره أيضاً على مستقبل العملية السياسية، في ظل دعوات لملء الفراغ السياسي الناجم عن فشل إطار المفاوضات الثنائية، ونتائج العدوان على قطاع غزة، وتنامي مظاهر التوتر والمواجهة في الأراضي الفلسطينية، حتى ولو عبر عملية سياسية شكلية بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية تعيد إنتاج المفاوضات الثنائية.

يظلّ العديد من هذه القضايا خاضعاً لمجموعة من التحديات والعوامل المتغيرة حتى اللحظة، بما في ذلك احتمال انفجار الأوضاع في قطاع غزة واندلاع جولة أكثر عنفاً من العدوان الإسرائيلي، والتصعيد في الضفة الغربية عقب تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وكذلك وقوف الحركة السياسية الفلسطينية على أعتاب المنظمات الدولية، وبخاصة محكمة الجنايات، بانتظار إعادة تقييم الإدارة الأميركية لسياساتها إزاء حل الصراع، أو انتظار نتائج التقدم بمشروع قرار عربي أو غربي جديد إلى مجلس الأمن، والرهان على تحسين شروط استئناف المفاوضات، إلا أن السؤال الأبرز يبقى: ما هي السياسات الفلسطينية الأكثر فعالية من حيث قدرتها على تحويل التحديات إلى فرص لمنع دولة الاحتلال من تحقيق إنجازات في فرض سيناريو إدارة الصراع؟

تكمن أولى المشكلات في عدم وجود كيان تمثيلي موحد، وقيادة وطنية واحدة، وبرنامج وطني توافقي، ونشوء مراكز متعددة للقرار والفعل داخل الوطن وخارجه، مع امتدادات

لحالة التشطي والتشردم تطال التحالفات على المستويين الإقليمي والدولي، وتهميش دور الإرادة الشعبية في التأثير والتغيير والرقابة والمساءلة عبر مؤسسات ديمقراطية موحدة. ونتيجة ذلك هي الافتقار إلى سياسات فلسطينية موحدة ذات أهداف محددة و مترابطة، وهو ما يمكن ملاحظته عند محاولة الإجابة عن سؤال: أين يقف الفلسطينيون اليوم؟

تجاوز الإجابة عن هذا السؤال حدود تشخيص الوضع القائم والمخاطر والتحديات، لتشمل تحليل ميزان القوى بأبعاده المتعلقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي اليومي، وكذلك العوامل العربية والإقليمية والدولية ذات التأثير في دعم أو إضعاف قدرة الفلسطينيين على تحقيق أهدافهم. إن تخطيط وسائل التنفيذ فيما يتعلق بكل من مسارات العمل الوطني يرتبط بالقدرة أكثر منه بالرغبة، أي بتحليل التوزيع النسبي للقوة الذي يتحكم بالقدرة على تحويل السيناريوهات المفضلة إلى خيارات ذات أهداف واقعية قابلة للتحقيق.

غير أن ذلك لا يعني تجاهل المتطلبات التي تساعد على تحويل ما هو مرغوب إلى واقع، لأن هذا تجاهل يعني التسليم بالأمر الواقع بدلا من العمل على تغييره. لذلك، فإن جزءا مهما من مسارات العمل الوطني يتعلق ببناء القدرة على تحقيق الأهداف، وبخاصة فيما يتعلق بإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الإستراتيجية والبرنامج الوطني الواحد. وفي نهاية المطاف، يشكل توفير المتطلبات الإستراتيجية المتعلقة بالتمكين، أو ببناء القوة/ القدرة، أحد أهم الأسس الموجهة لإستراتيجيات التغيير.

عند تحليل التوزيع النسبي للقوة، تبدو إسرائيل، بصفته القوة القائمة بالاحتلال، في موقع أفضل من حيث القدرة على الاستفادة من بقاء الوضع الراهن على حاله لفرض متغيرات تخدم أهداف المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري، سواء فيما يتعلق بتوسيع الاستيطان والتهويد والتهجير القسري، أو فرض ترتيبات جديدة تحكم إطار عمل السلطة الفلسطينية دون صلاحيات فعلية، ومحاولات تعميم هذا النموذج على قطاع غزة، أو تعميق انفصاله عن الضفة، وغيرها من تهديدات ناجمة عن السيناريوهات المتناقضة مع حقوق الشعب الفلسطيني.

على الجهة المقابلة، يمتلك الفلسطينيون قدرات يجدر استثمارها لإفشال أو الحد من قدرة إسرائيل على تحقيق أهدافها، إذ إن تحقيق الوحدة الإستراتيجية وبناء قيادة موحدة من خلال إنهاء الانقسام والتوافق على برنامج وطني موحد، على سبيل المثال، سوف يفضّل الهدف الإسرائيلي في تعميق الانفصال بين الضفة والقطاع، أو ما يتردد عن مشاريع

مثل «دولة غزة»، أو فرض ترتيبات جديدة لحكم ذاتي محدود في الضفة.

وفي سياق توظيف القدرة أيضا، يمكن الإفادة من عوامل أخرى تدخل في حساب التوزيع النسبي للقوة، من قبيل دور وتأثير طرف ثالث، مثل الموقف المصري الراض لانفصال قطاع غزة، إضافة إلى مواقف أخرى عربية ودولية داعمة للموقف الفلسطيني.

وبالمثل، فإن إعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها من شأنها أن تضعف قدرة دولة الاحتلال على فرض ترتيبات جديدة تحكم إطار عمل السلطة الفلسطينية، في حين إن مسارات العمل الوطني المتعلقة بتوسيع المقاومة والمقاطعة ورفض العودة إلى إطار التفاوض الثنائي وتدويل الصراع تعزز من قدرة الفلسطينيين على رفع تكلفة سياسات الاحتلال والاستيطان وإحباط محاولات إدارة الصراع، أو فرض حلول «انتقالية» على غرار «الدولة المؤقتة» عبر المفاوضات أو من دونها.

ثمة أفضليات لصالح كل من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عند تحليل التوزيع النسبي للقوة، حتى في ظل اختلال المحصلة العامة لميزان القوى لصالح القوة القائمة بالاحتلال. إذ لا يمكن النظر إلى مفهوم ميزان القوى باعتباره ثابتا غير متحول، أو أن مجمل عناصره مع تكلفة كل منها تميل لصالح طرف بعينه، ما يفرض على التفكير الاستراتيجي الفلسطيني أن يدرس بعناية ما يمكن فعله أو عدم فعله في لحظة معينة بالمقارنة مع ما يمكن لإسرائيل أن تفعله أو لا تفعله، وكذلك تأثير أطراف إقليمية ودولية على قدرات كل من الطرفين في تلك اللحظة.

إن الأساس الموجه لتحليل التوزيع النسبي للقوة في كل من مسارات العمل الوطني، هو الانطلاق من تعزيز القدرات الفلسطينية على إحداث تعديل في ميزان القوى في المفاصل التي يمتلك الفلسطينيون أفضلية فيها قياسا إلى مدى قدرة إسرائيل على التأثير، وأن يأخذوا بعين الاعتبار الربط ما بين القوة/القدرة المتاحة فيما يتعلق بما يستطيعون القيام به على المدى المباشر من جهة، والقوة/القدرة الكامنة فيما يتعلق بمتطلبات إستراتيجية يستطيع الفلسطينيون توفيرها وتحويلها إلى قوة متاحة الاستخدام والتأثير من جهة أخرى. وهذا التفعيل الخلاق والمتكامل لعناصر القوة المتاحة والكامنة هو الكفيل بتوظيف «القوة الشاملة» في الصراع.

وتشمل عناصر القوة الكامنة متطلبات عدة، مثل إعادة بناء الوحدة الوطنية، ومعالجة

مشكلات الفلسطينيين في مختلف التجمعات لتحرير وإطلاق طاقتهم لخدمة تحقيق الأهداف الوطنية الجمعية، وكذلك العمل الجدي لبناء عوامل رادعة لانفلات العدوانية الإسرائيلية، عبر مواصلة توسيع وبناء قدرات المقاومة الوطنية بأشكالها المختلفة، والتحرك على مستوى جميع المنظمات الدولية، فضلا عن توظيف قدرات طرف ثالث لخدمة الموقف الفلسطيني، مثل تعزيز المواقف العربية واستعادة مكانة القضية الفلسطينية وأولويتها ضمن منظومة العمل العربي المشترك، وتطوير إجراءات الاتحاد الأوروبي بخصوص منتجات المستوطنات، والتبني الرسمي للمقاطعة ورفض التطبيع، وغير ذلك.

يشمل ما سبق عدة أمثلة تتعلق بالحاجة إلى تطوير متطلبات التفكير الإستراتيجي حول منهجية التخطيط لإحداث تغيير تراكمي في ميزان القوى. ويجدر أن تتضمن خطط العمل وآليات وأساليب التنفيذ تحليلا أكثر شمولية وتفصيلا لنظام الأفضليات والقدرات الخاص بكل من مسارات العمل الوطني في ضوء السيناريوهات المحتملة. ومن حيث الجوهر، فإن مآلات هذه العملية المتكاملة تعني تحويل التحديات إلى فرص.

السيناريوهات المحتملة

في ضوء ما سبق، يواجه الفلسطينيون سيناريوهات عدة خلال المرحلة القادمة، يجدر بهم الاستعداد لإفشال غير المرغوب منها وتعزيز تحويل المرغوب منها إلى خيار ذي أهداف ووسائل تنفيذ ناجعة مستندة إلى تحليل التوزيع النسبي للقوة، كما هو مبين أدناه:

أولاً. سيناريو إدارة الصراع

ينطوي هذا السيناريو على مخاطر جمة تهدد المشروع الوطني الفلسطيني، سواء تم ذلك باستئناف المفاوضات أم من دونها، حيث تسعى حكومة نتياهو لتوظيف مبدأ إدارة الصراع انطلاقاً من الوضع القائم كوسيلة لتحقيق تقدم في تطبيق رؤية نتياهو القائمة على فتح آفاق جديدة للتعاون الإقليمي بين إسرائيل وعدد من دول المنطقة وفق ترتيبات أمنية، يندرج في إطارها توسيع السيطرة الأمنية المباشرة على مجمل المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، بما في ذلك المناطق الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية، مع مواصلة مخططات تعميق الاحتلال والاستيطان والتهجير القسري.

يعني ذلك عملياً التنصل نهائياً مما تبقى من التزامات إسرائيلية شكلية بموجب اتفاق أوسلو، وبخاصة عبر إعادة فرض ترتيبات جديدة لوظائف السلطة ضمن المنطقة (أ) لا تختلف من حيث الجوهر عن الواقع القائم في المنطقة (ب)، وأحياناً (ج)، عندما يتعلق الأمر بالأمن.

لا يستبعد هذا السيناريو إمكانية الضغط من قبل الولايات المتحدة، وربما بعض الدول الأوروبية، لاستئناف المفاوضات الثنائية، بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية، ضمن مقاربة هدفها ملء الفراغ وقطع الطريق على تطور مواجهة فلسطينية إسرائيلية قد تهدد بانهيار مؤسسات السلطة في حالة مواصلة إسرائيل لسياسة فرض الوقائع بقوة الاستيطان والتهويد، وبخاصة في القدس، أو تحول الفلسطينيين باتجاه خيار التدويل والمحكمة الجنائية الدولية وتوسيع نطاق المقاومة والمقاطعة. ولكن في نهاية المطاف، فإن هدف احتواء الصراع عبر عملية تفاوضية زائفة لا يختلف كثيرا من حيث نتائجه عن الهدف الإسرائيلي الساعي لإدارة الصراع، بل وسيتم توظيف المفاوضات كأحدى الأدوات لتحقيق هذا الهدف.

يتضمن هذا السيناريو مستويات ثلاثة من الأهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها ضمن مرتكزات رؤية نتياهو الواردة أعلاه في هذه التقرير:

الأول: محاولة تكريس الانفصال عن «السكان» الفلسطينيين في الضفة الغربية
في معازل غير مترابطة، سواء بالاتفاق معهم أو دون اتفاق. ويحتمل ضمن هذا السيناريو أن توافق إسرائيل على استئناف المفاوضات الثنائية شريطة أن تخدم إدارة الصراع وليس حله، بالتركيز على التفاوض حول الترتيبات الجديدة لحكم ذاتي مقلص لإدارة الشؤون المدنية للفلسطينيين، حتى وإن تم ذلك في سياق التوصل إلى «حل مؤقت»، مع العمل على فرض الانتقال من صيغة التنسيق الأمني إلى الوكيل الأمني ذي المهمات المدرجة ضمن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في سياق إقليمي. أي أن الاحتياجات الأمنية للمجتمع الفلسطيني لن تكون العامل المحدد لسياسات ومهمات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، باستثناء المهمات الشرطية لحفظ الأمن الداخلي.

الثاني: محاولة إدماج قطاع غزة ضمن الإستراتيجية المطبقة في الضفة الغربية،
في ضوء الإخفاق في تحقيق عدد من أهداف العدوان الأخير، عبر الانتقال من الرفض القاطع لتحقيق المصالحة الفلسطينية إلى إفراغها من مضمونها من خلال محاولة تعميم نموذج السلطة ذات الصلاحيات المقلصة في الضفة الغربية على قطاع غزة، بما يشمل توسيع التنسيق الأمني والتعاون الاقتصادي، أملا في دفع السلطة لتحقيق ما عجزت إسرائيل عن تحقيقه عبر الحرب؛ أي الحفاظ على «هدوء» طويل على الحدود، وإنهاء ظاهرة الأنفاق، ونزع سلاح المقاومة أو ضبط استخدامه، وفي الحد الأدنى توريث السلطة في احتراب داخلي.

الثالث: إدماج قطاع غزة ضمن إستراتيجية تقاسم وظيفي تجمع ما بين صيغة كل من المركز والأطراف في إدارة الانقسام، حتى ولو تحت مظلة حكومة واحدة شكلية، وفق تقاسم وظيفي لإدارة المعابر والشؤون المدنية من جهة، وحفظ الأمن من جهة أخرى، في حالة فشل إمكانية استعادة السلطة دورها كاملا في قطاع غزة وفق الهدف المذكور أعلاه.

يعني ذلك أن تتسلم السلطة «الأطراف» من خلال إدارة المعابر وحفظ الأمن فيها، والتنسيق مع سلطات الاحتلال فيما يتعلق بهذا الجانب من حيث الإشراف على حركة انتقال الأفراد والبضائع وحفظ الأمن في المعابر، وأن تقوم بدورها في مراقبة عملية إعادة الإعمار وفق صيغة المراقبة الثلاثية الإسرائيلية الفلسطينية الدولية التي تم التوصل إليها من خلال مبعوث الأمم المتحدة السابق روبرت سيرى، مقابل وقف إطلاق نار طويل الأمد، فيما تتولى إدارة الشؤون المدنية في القطاع عبر الحكومة.

أما حفظ الأمن في القطاع، فيترك لحركة حماس التي تتولى المسؤولية الأمنية عن «المركز»، أي داخل القطاع وعلى حدوده (المنطقة العازلة)، عبر الأجهزة الأمنية القائمة بالتعاون مع الأجنحة المسلحة للفصائل، مع إعادة دمج جزء من موظفي الأجهزة السابقة في الأجهزة القائمة حاليا، وبما يضمن تثبيت وقف إطلاق نار طويل الأمد، يشمل وقف إطلاق الصواريخ والعمليات المسلحة في محيط القطاع وحفر الأنفاق مقابل السماح بإنشاء وتشغيل ميناء بحري وفق ترتيبات محددة ومقيدة.

بالنسبة لإسرائيل، تحقق ترتيبات السلطة في الأطراف و«حماس» في المركز هدفا مزدوجا ضمن معادلة عدم تقوية سلطة الرئيس عباس من جهة، وعدم تقويض قدرة «حماس» على حفظ الأمن من جهة أخرى. وفي النهاية، فإن هذه الترتيبات هي وصفة لاستمرار الصراع الداخلي على مراكز القوة والنفوذ بين حركتي فتح وحماس تهدد بانفجار الوضع الداخلي في قطاع غزة بصورة أشد كارثية من فترة الانقسام الماضية.

ليس من مصلحة الفلسطينيين القبول بسيناريو إدارة الصراع، أو حتى التعاطي معه أملا بتعديل أهدافه أو درء مخاطره، بما فيه المستويات الثلاثة للأهداف التي يمكن أن تسعى حكومة نتنياهو لتحقيقها، لا سيما أنه يقضي نهائيا على أي آمال فلسطينية بإقامة دولة مستقلة، بل ويعني تسليم فلسطينيا بنتائج المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري، وقبولاً بترتيبات لحكم ذاتي مقلص ضمن منظومة السيطرة الصهيونية الاستعمارية.

ثانياً. سيناريو فرض تسويات منقوصة

ويشمل احتمالات عدة، من بينها تدخل دولي عبر مجلس الأمن تحت شعار «إنقاذ حل الدولتين» لفرض تسوية تجحف بحقوق الفلسطينيين فيما يخص حدود الدولة وسيادتها على أرضها وأجوائها ومياهها ومواردها، ومكانة القدس كعاصمة للدولة، وحق العودة، فضلاً عن الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

كما قد يشمل محاولة فرض إقامة «دولة مؤقتة» في معازل الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء باتفاق مع الفلسطينيين أو كنتيجة لخطوات إسرائيلية أحادية من قبيل ضم المستوطنات وأجزاء واسعة من الضفة، أو إمكانية إقامة «دولة مؤقتة» على مقاس قطاع غزة، كما يتردد بين فينة وأخرى، سواء عبر تكريس انفصاليه التام عن باقي الوطن الفلسطيني، أم تقديم إجراءات للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار طويل الأمد عبر مفاوضات غير مباشرة مع «حماس»، مقابل تخفيف الحصار، وربما إقامة ميناء ومطار وفق منظومة تحكم بحركة النقل عبرهما، وغيرها من مظاهر السيادة الزائفة بمعزل عن إنهاء الاحتلال في الضفة الغربية.

لا يبدو أي من هذه السيناريوهات مرجحاً، بسبب رفضها من قبل القيادة الفلسطينية، وجميع القوى السياسية الوطنية والإسلامية، رغم وجود مخاطر بشأن إمكانية التعاطي الفلسطيني الرسمي مع مشروع قرار عربي أو غربي قد يمس بالحقوق الفلسطينية على غرار مشروع القرار الأول الذي ظل هابطاً رغم تعديله تحت ضغط وطني وشعبي.

أما إسرائيل، فإنها ترفض وفق رؤية نتياهو مبدأ الانسحاب لإقامة دولة فلسطينية مهما كان شكلها وفق سيناريو فرض التسوية عبر التدخل الدولي، وتحبذ التوصل إلى اتفاق مع طرف فلسطيني يحظى بالشرعية وقادر على إدارة وضبط الأوضاع الداخلية، سواء فيما يتعلق بسيناريو «الدولة المؤقتة» بالضفة أم «دولة غزة»، وهو أمر غير متاح حتى الآن.

غير أنه لا يمكن تجاهل فرص تزايد وزن أي من هذين السيناريوهين تبعاً لديناميات تطور الصراع على الأرض باتجاه مواجهة قد تترتب عليها خطوات إسرائيلية أحادية، وبخاصة في سياق سيناريو تفجر الصراع.

ثالثاً. سيناريو تأزيم الصراع

هذا السيناريو قد يتطور كنتيجة لاستكمال توجه القيادة الفلسطينية نحو الأمم المتحدة، عبر إعادة تقديم مشروع قرار عربي إلى مجلس الأمن يتضمن إنهاء الاحتلال عن أراضي دولة فلسطين المحتلة منذ العام 1967 ضمن سقف زمني محدد. وفي حالة الإخفاق في استصدار هذا القرار، وهو المرجح في ضوء إمكانية استخدام «الفيتو» الأميركي، أو تقدم أطراف دولية بمشروع قرار يجحف بالحقوق الفلسطينية، يمكن استكمال الانضمام إلى الاتفاقات والمنظمات والوكالات الدولية، إلى جانب تقديم ملفات إلى محكمة الجنايات الدولية لملاحقة ومحاسبة مرتكبي الجرائم الإسرائيلية.

بالرغم من أن هذا السيناريو يبدو أقرب إلى وسائل العمل أكثر من كونه خياراً إستراتيجياً، إلا أنه قد يتحول إلى مقاربة تتبناها القيادة الفلسطينية، إما بسبب دينامية سياسات التصعيد الإسرائيلية، وإما لتحقيق أهداف تكتيكية، من بينها تحسين شروط استئناف المفاوضات، أو بقاء الوضع القائم على حاله.

مع ذلك، لا يمكن الحكم باستبعاد تطبيق هذه المقاربة بشكل مدروس ومتدرج، من حيث منسوب تأزيم الصراع وأهدافه ومتطلباته ووسائل العمل وكلفة كل خطوة تتخذ في ظل ميزان القوى السائد، شريطة عدم استخدامها كخطوة تكتيكية لإعادة استنساخ المسار السابق، وأن تشكل أحد مكونات خيار أشمل يتضمن مسارات العمل الوطني على المدى القصير والمتوسط، بما يوفر متطلبات التحول باتجاه تبني إستراتيجية جديدة للتحرك الوطني، لا سيما أن كلفة تأزيم الصراع وإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية والوحدة الوطنية والمقاومة والمقاطعة ستبقى أقل من كلفة تقدم سيناريو إدارة الصراع وفق رؤية ننتياهو.

سوف يساعد سيناريو مقاربة التأزيم، في حالة ابتعاده عن التوظيف التكتيكي، على تعزيز خيار اعتماد مسارات العمل الوطني، بما يفتح المجال أمام فرص التقدم في مسار المصالحة، ورفض استئناف المفاوضات الثنائية، واتخاذ خطوات متدرجة في إطار إعادة النظر في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، مثل التحلل التدريجي من قيود والتزامات اتفاق أوسلو، بما فيها إعادة النظر في بروتوكول باريس الاقتصادي، وبروتوكول الترتيبات الأمنية الملحق باتفاقية طابا للعام 1995، وبضمن ذلك وقف التنسيق الأمني الاستخباري، وكذلك البدء بخطوات لإعادة النظر في شكل ووظائف السلطة تخدم توسيع المقاومة الوطنية والمقاطعة.

رابعا. سيناريو تفجر الصراع

قد يتطور هذا السيناريو كنتيجة لتطور منسوب الصراع، سياسيا وديبلوماسيا وميدانيا، في كل من سيناريو إدارة الصراع المرغوب إسرائيليا، أو سيناريو التآزيم المرغوب فلسطينيا، إذ يسعى كل من هذين السيناريوهين لإحباط أهداف السيناريو الآخر. الأمر الذي قد تترتب عليه مواجهة سياسية وميدانية مع إسرائيل تنذر بإمكانية تفجير الصراع بدلا من إدارته تبعا لمستوى التصعيد في سياسات تعميق الاحتلال والاستيطان والعدوان والاعتداءات على المقدسات، وتقليص صلاحيات السلطة الفلسطينية.

كما قد تبلغ عوامل تآزيم الصراع مستوى ينذر بإمكانية تغلب سيناريو الانفجار على سيناريو إدارة الصراع، مع دفع الفلسطينيين باتجاه محاولة تغيير قواعد حل الصراع في إطار التدويل كعامل ضاغط لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة ضمن سقف زمني محدد، وتحصن نتيها هو خلف شعار «الدولة اليهودية»، وإجهاض مساعي الفلسطينيين لإقامة الدولة المستقلة عبر تصعيد مخططات والاستيطان والتهويد.

وخلف ذلك، يكمن إدراك الأطراف ذات العلاقة بأن بقاء الوضع على حاله لم يعد مقبولا، أو حتى ممكنا. لكن السعي لتغيير الوضع الراهن، وفق مصالح وحسابات كل من هذه الأطراف، ينطوي على تطورات تجعل من الصعب على طرف بعينه التحكم برفع منسوب التآزيم وفق حساباته، أو ربما وفق حسابات أطراف أخرى معنية بالتفجير مثل مجموعات من المستوطنين أو المتطرفين اليهود التي قد تقدم على عمل إرهابي ضد الفلسطينيين، يتم الرد عليه بعمليات مقاومة نوعية.

في حين قد يبدو سيناريو مقاربة «التآزيم المحسوب والتدريجي» للصراع مفضلا للقيادة الفلسطينية، إلا أن التصعيد الإسرائيلي يوفر في المقابل كل العوامل اللازمة لبلوغ لحظة الانفجار، وبخاصة مع ترجيح وصوله إلى مستويات غير مسبوقة عقب تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وتوظيفها لفرازة تصاعد «الخطر الوجودي» الناجم عن اتفاق الإطار حول برنامج إيران النووي، والمتغيرات العاصفة في الإقليم، للتغطية على رفض أي انسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة والاستمرار في تدمير فرص إقامة الدولة الفلسطينية.

من شأن تطور دينامية الصراع باتجاه سيناريو الانفجار أن يؤدي إلى مواجهة مفتوحة قد تفضي إلى انهيار أو تفكك مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتنفيذ خطوات إسرائيلية

أحادية مثل ضم مستوطنات ومناطق في الضفة الغربية، وتقسيم المسجد الأقصى المبارك، وتشجيع بروز قيادات أو إدارات محلية بعد تفكك السلطة.

لذلك، فإن هذا السيناريو يتطلب استعدادا فلسطينيا لمواجهة تداعياته عبر إعادة بناء الوحدة وإحياء دور منظمة التحرير الفلسطينية، وبناء هياكل وطنية بديلة في حالة تفكك السلطة لإدارة شؤون المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، وتوسيع نطاق المقاومة والمقاطعة، وتوفير الدعم لتطوير بنية اقتصادية تضامنية، والتحول باتجاه تبني إطار جديد لمشروع التحرر الوطني قد لا يكون من بين أهدافه تحقيق فكرة الاستقلال في دولة.

إن مجمل السياسات والإجراءات التي يمكن التفكير بها لمواجهة إمكانية تطور الصراع باتجاه سيناريو الانفجار، انطلاقا من الحد من كلفة خسائره الفلسطينية، البشرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، مقابل رفع كلفة خسائر دولة الاحتلال والمستوطنين، لا بد أن تكون حاضرة منذ اليوم في التفكير الإستراتيجي الفلسطيني، ضمن ما يمكن أن نطلق عليه اسم الخطة (ب).

الخيار المفضل: مسارات العمل الوطني

ثمة مؤشرات أولية على ممارسة القيادة الفلسطينية أشكالاً من تأزيم الصراع وفق مستويات محدودة، منها الحراك السياسي الراهن على المستوى الدولي. غير أن التركيز على تأزيم الصراع بالاستناد إلى خطة التحرك الديبلوماسي لحشد المزيد من الاعترافات بدولة فلسطين، والتوجه نحو مجلس الأمن، والانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية؛ لا يبدو قادراً على تشكيل حالة ردع بوسعها لجم الانفلات المتوقع في سياسة التصعيد الإسرائيلي على الأرض، ويبقى محكوماً على الأرجح بسقف الرهان على إدخال تعديلات على المسار السابق ذاته، وبخاصة إمكانية تحسين شروط العودة للمفاوضات الثنائية.

في المقابل، تتزايد مشاعر الغضب والإحباط في أوساط مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني بشكل يندرج باتساع نطاق المواجهة الشعبية لقوات الاحتلال والمستوطنين في الضفة الغربية، إلى جانب تفاقم المعاناة في قطاع غزة بسبب استمرار الحصار وإغلاق المعابر وعدم الشروع في عملية إعادة الإعمار، وعدم تمكن حكومة الوفاق الوطني من القيام بمهامها، إضافة إلى استمرار حالة التوتر والترشق الإعلامي بين حركتي فتح وحماس.

لذلك، فإن مقاربة التأزيم ينبغي أن تخدم تحقيق أهداف الخيار الفلسطيني المفضل القائم على تبني خطة عمل على المدى القصير والمتوسط، تشمل على رزمة مسارات للعمل

الوطني، ذات أهداف ووسائل عمل متناسقة ومتكاملة، وتوفر في سياق تنفيذها المتطلبات اللازمة للتوافق الوطني على محاور إستراتيجية شاملة للتحرر الوطني، عبر حوار واسع بين مختلف القوى السياسية والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص، وممثلين عن المستقلين والمرأة والشباب في الوطن والشتات.

تتمثل هذه المسارات في الآتي:

أولاً. إعادة بناء الوحدة الوطنية

يتطلب ذلك الإقلاع عن العمل وفق مقاربة المصالحة بعقلية الإقصاء، من خلال دعم وتطوير مسار المصالحة الوطنية، بما في ذلك إصدار الرئيس دعوة للإطار القيادي المؤقت إلى الائتلاف، وضمان انتظام اجتماعاته بعد معالجة العقبات التي تعترض ذلك، وبخاصة تصحيح العلاقة بين حركة حماس ومصر بما يكفل استضافة القاهرة للاجتماع، والتوافق على برنامج سياسي، وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير بما يفتح الطريق أمام تجديد هياكلها وقيادتها، وتفعيل وظائفها في تنظيم ورعاية شؤون مختلف التجمعات الفلسطينية وفق الظروف والاحتياجات الخاصة بكل منها، وتشكيل حكومة وفاق وطني حقيقي، أو حكومة وحدة وطنية، قادرة على ممارسة مهامها وصلاحياتها الكاملة في قطاع غزة وتحمل مسؤولياتها تجاه الجميع دون تمييز، واستئناف عمل المجلس التشريعي، وتنفيذ بنود لجنتي الحريات العامة والمصالحة المجتمعية.

إن تطوير مسار المصالحة بالابتعاد عن سلبيات الاحتراب الداخلي في بعض البلدان العربية، والاستفادة من بعض التجارب الأولية الإيجابية، وبخاصة في تونس، سوف يساهم في بناء نموذج فلسطيني قائم على «المصالحة التاريخية» بين التيارات الوطنية والديمقراطية والإسلامية التي تؤمن بمبادئ الديمقراطية والتعددية والشراكة السياسية.

ويقتضي ذلك التوافق أولاً على ركائز للمصالحة الوطنية العليا (ميثاق وطني) وأسس للشراكة السياسية الديمقراطية في ظل مرحلة التحرر الوطني، تكفل للقوى السياسية الوطنية والديمقراطية والإسلامية التعايش الديمقراطي ضمن صيغة الائتلاف الجبهوي ضمن نظام سياسي موحد على مستوى كل من المنظمة والسلطة، سواء تمكن الفلسطينيون من إجراء الانتخابات أو حرّموا من ممارسة هذا الحق تحت الاحتلال، أو في بعض التجمعات في الشتات فيما يخص انتخابات المجلس الوطني، مع احترام قيم

ومبادئ العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والتعددية الفكرية والسياسية، والمساواة بين الجنسين، وتكافؤ الفرص، ومكافحة الفساد والتهرب والمحسوبية.

وإذا كانت تجربة انتخابات العام 2006 أبرزت خطورة غياب التوافق على هذه الركائز وأسس الشراكة كشرط مسبق لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بعيداً عن توظيف نتائجها في سياق تنافس على الهيمنة واحتكار مواقع القوة والنفوذ، فإن إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها والتحلل التدريجي من التزاماتها بموجب اتفاق أوسلو، باتت تعد مطلباً يحفز التفكير في جدوى ووظيفة أي انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، بحيث لا تمدد الوضع القائم لسنوات قادمة، لا سيما فيما يخص شكل السلطة ووظائفها تحت سقف «أوسلو».

أما فيما يتعلق بانتخابات المجلس الوطني، فلا بد من التوافق على آليات إجرائها حيث أمكن في الوطن والشتات، وآليات تمثيل الفلسطينيين حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق مبدأ «الديمقراطية التوافقية»، مع إيجاد آليات تكفل إشراك الفلسطينيين في أراضي 48 في عملية صنع القرار الوطني في إطار منظمة التحرير عبر لجنة المتابعة العليا كإطار تمثيلي لهم.

إلى حين إنجاز كل ذلك، ليس هناك مبرر لعدم الشروع الفوري في إطلاق ورشة على مستوى مختلف التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات لإعادة بناء وتوحيد وتفعيل الأطر والمؤسسات ذات المستويات التمثيلية المختلفة، عبر اعتماد مبدأ الانتخاب الديمقراطي وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، بما يشمل إعادة بناء التمثيل القطاعي والمهني من خلال الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، والتمثيل المحلي عبر المجالس المحلية والبلديات واللجان الشعبية في المخيمات.

وفي سياق عملية التجديد والاستنهاض الوطني والشعبي، هناك حاجة لترافق ما سبق مع تفعيل دور القطاعين الخاص والأهلي، ودعم وتشجيع التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الاجتماعية والروابط الطوعية والمجموعات الشبابية واللجان والأطر في مختلف التجمعات، وبضمنها أراضي 48، الناشطة في مجالات تعزيز الهوية الوطنية والثقافية ومقاومة الاحتلال والمقاطعة ورفض التطبيع، مثل حركة المقاطعة، ولجان مقاومة الجدار والاستيطان، والدفاع عن الأراضي، والأسرى، ومناهضة التمييز العنصري، ولجان العودة، وغيرها من تعبيرات خاصة باللاجئين في المخيمات والجاليات في المهاجر.

وقد سبق أن أصدر مركز مسارات عددا من الوثائق وأوراق السياسات التي تتضمن تصورات وآليات تتعلق بإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وكيفية تدليل العقبات أمام التمام الإطار القيادي المؤقت للمنظمة وضمان انتظام اجتماعاته، ومفهوم «المصالحة التاريخية» ومتطلبات نجاحها، وإعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها، وإعادة بناء وتوحيد ودمج المؤسسات الأمنية، وكذلك إعادة بناء وتوحيد الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، وكيفية التعامل مع الانتخابات و«الديمقراطية التوافقية» في الشرط الفلسطيني الخاص.

واستندت هذه الوثائق، المنشورة على الموقع الإلكتروني للمركز، إلى حصيلة سلسلة من اللقاءات الحوارية بمشاركة عدد كبير من الشخصيات السياسية والأكاديمية والمجتمعية من مختلف الأطياف والتجمعات الفلسطينية داخل الوطن وخارجه، وهي تعكس الرؤى والتصورات المتداولة في هذه التجمعات إزاء القضايا المتعلقة بإعادة بناء الوحدة الوطنية من جهة، ومعالجة مشكلات وهموم كل من التجمعات الفلسطينية من جهة أخرى.

ثانيا. إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها

مراجعة مسيرة أوصلو والتجارب الفلسطينية واستخلاص الدروس والعبر، والتحرر التدريجي من الالتزامات والقيود التي فرضها اتفاق أوصلو على السلطة الفلسطينية، وفي مقدمتها التنسيق الأمني بموجب بروتوكول الترتيبات الأمنية، وبروتوكول باريس الاقتصادي، في وقت تحللت فيه إسرائيل من التزاماتها وتسعى لإعادة فرض ترتيبات جديدة.

تختلف هذه العملية عن الدعوات إلى اعتماد خيار حل السلطة دون بناء البديل الوطني والمؤسسي القادر على استمرار تمثيل وقيادة الشعب الفلسطيني، وإدارة شؤونه في الأراضي المحتلة منذ العام 67، من خلال أجسام وهيكل تقودها منظمة التحرير. إذ إن عملية إعادة النظر في شكل ودور ووظائف مؤسسات السلطة المدنية والأمنية وفق شروط وظروف واحتياجات كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تشتمل على مجموعة مترابطة من الخطوات والإجراءات المدروسة بعناية فائقة، ويبدأ تنفيذها بشكل تصاعدي وتدرجي، مثل وقف التنسيق الأمني، وإعادة النظر في التزامات وقيود بروتوكول باريس الاقتصادي.

يفترض أن تخدم هذه الخطوات مرحلة متوسطة المدى يتم خلالها إعادة بناء حركة التحرر الوطني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، واستكمال تحقيق المصالحة عبر إعادة توحيد مؤسسات السلطة الفلسطينية، والتركيز على إحداث تغيير في ميزان القوى، دون أن يترتب على ذلك الدخول في مجابهة ميدانية وسياسية شاملة تهدد بقاء السلطة ذاتها في المدى المنظور، وقبل أن تتوفر جاهزية فلسطينية لسيناريو المواجهة الشاملة (تفجير الوضع)، ولكن مع وجوب الاستعداد لإمكانية تطور هذا السيناريو.

هناك العديد من الأفكار، وبضمنها ما يتوفر لدى مركز مسارات بناء على مخرجات الحوار الوطني في عدد من التجمعات، يمكن أن يبحثها الكل الوطني، بدءاً بالإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير، بشأن الوسائل والخطوات المتتالية التي يمكن تنفيذها ضمن عملية إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها في سياق عملية محسوبة لتأزيم الوضع مع الاحتلال، وإحباط مخططاته لفرض ترتيبات جديدة مقلصة لدور وصلاحيات السلطة، انطلاقاً من أربعة أسس موجهة:

الأول: إعادة صياغة العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة مع دولة الاحتلال على أساس المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وانطلاقاً من كون السلطة إطاراً مؤسساتياً خديماً تتركز وظائفه في إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني من خلال اعتماد نظم إدارية لا مركزية، تتمتع بأقصى درجات المرونة والفعالية في تقديم الخدمات على المستويات المحلية في ظل سيناريوهات مختلفة لتطور الصراع مع الاحتلال.

الثاني: تصويب علاقة السلطة بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفقتها الكيان المؤسساتي التمثيلي للشعب الفلسطيني أينما وجد، وعلى قاعدة إعادة بناء الوحدة الوطنية والبرنامج الوطني الواحد. إن تعزيز الدور الخدماتي للسلطة المركزية وفق نظام يعتمد اللامركزية على المستويات المحلية، لا بد أن يترافق مع إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير بصفقتها المرجعية الوطنية العليا المسؤولة عن إدارة الشأن الوطني العام للشعب الفلسطيني في مختلف تجمعاته داخل الوطن وخارجه، وأن يمكن المنظمة من إدارة الصراع عبر خطوات مدروسة.

الثالث: إعادة صياغة العلاقة بين مؤسسات السلطة والمواطن والقوى والهيكل والأطر الناشطة في مجالات المقاومة الوطنية ضمن مفهوم «تجاوز» السلطة والمقاومة، بمعنى عدم نشوء تعارض بين وظائف السلطة من جهة، ودور المقاومة من جهة أخرى، وعلى

أساس حماية المناطق المهددة بالمصادرة والاستيطان والتهويد، وبخاصة في القدس، وتوفير الخدمات ودعم الصمود الفلسطيني، وصيانة وتعزيز الحريات العامة.

الرابع: مراعاة التباينات في ظروف وخصائص واحتياجات كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يقتضيه ذلك من دراسة الأنسب من حيث انسجام شكل مؤسسات السلطة، المدنية والأمنية، ودورها ووظائفها مع متطلبات واحتياجات إدارة شؤون الفلسطينيين، وحماية أمنهم وفق شروط الواقع القائم في كل من الضفة والقطاع، وبخاصة منذ إعادة انتشار قوات الاحتلال في محيط القطاع. إن مثل هذه العملية لا بد أن تتم في ظل وجود قيادة موحدة وبرنامج وطني واحد في إطار منظمة التحرير بصفتها المؤسسة الوطنية الجامعة.

ثالثاً. تدويل الصراع

التمسك برفض العودة إلى إطار المفاوضات الثنائية برعاية أميركية منفردة، والرد على الضغوط لاستئنافها بطرح مقاربة جديدة للمفاوضات طالما بقي «حل الدولتين» مطروحاً على أجندة الحراك السياسي الدولي، تنطلق من العمل على تأمين الشروط لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات في إطار الأمم المتحدة، وعلى أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بهدف تنفيذ هذه القرارات لا المساومة على مضمونها، ولا التفاوض حولها، بما يكفل تحقيق الأهداف الوطنية في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على جميع الأراضي المحتلة العام 67، وعاصمتها القدس، وممارسة اللاجئين حق العودة إلى الديار التي هجروا منها مع التعويض وفق القرار رقم 194.

لا ينبغي أن يتجاهل مفهوم تدويل الصراع أهمية تفعيل استخدام أدوات القانون الدولي لفرض العزلة على إسرائيل ومعاقبتها على الجرائم التي ترتكبها، وعلى رأسها ملاحقة ومحاسبة مرتكبي الجرائم الإسرائيلية في محكمة الجنايات الدولية، واستكمال الانضمام إلى سائر المواثيق والوكالات الدولية، وتفعيل فتوى لاهاي بشأن جدار الفصل العنصري، وتقرير غولدستون، ووضع خطة للاستفادة من تقرير لجنة التحقيق الدولية المشكلّة من مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية في الضفة والقطاع منذ 2014/6/12، والمقرر إنجاز تقريرها النهائي في نهاية حزيران/يونيو 2015.

والمقصود بمفهوم التدويل هنا إعادة تفعيل البعد الدولي الذي كان دائم الحضور في الصراع، وإعادة الاعتبار لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة كأساس لحل

القضية الفلسطينية، ومطالبة دول العالم باحترام التزاماتها وفق ذلك في التعامل مع إسرائيل، ودفع المزيد من البلدان، على المستويات الرسمية والشعبية، لتحمل مسؤولياتها في دعم مسار التحرر الوطني للشعب الفلسطيني. وهو ما يقتضي أن تكون خطة الحراك الدولي أحد مكونات إستراتيجية فلسطينية شاملة تستند إلى استعادة الوحدة الوطنية على أساس برنامج وطني في إطار منظمة التحرير، وتتزامن مع النضال متعدد الأشكال والمستويات ضد المنظومة الإسرائيلية الاستعمارية الاستيطانية العنصرية.

في هذا السياق، فإن التعامل الفلسطيني مع أي قرار جديد يتم السعي لاستصداره من مجلس الأمن ينبغي أن يحتكم إلى مدى انسجامه مع انطباق قواعد القانون الدولي، التي تؤكد على أن الأراضي الفلسطينية كلها هي أراض محتلة، وعدم شرعية الاستيطان، وأن الصراع ليس على أراض متنازع عليها، بل خاضعة للاحتلال، الذي يجب أن ينتهي بما يضمن استقلال وسيادة دولة فلسطين على كامل أراضيها، وعاصمتها القدس، وفق سقف زمني محدد، مع ممارسة اللاجئين لحق العودة إلى الديار التي هجروا منها وفق القرار رقم 194، وبما يضمن إعادة التأكيد على مرجعيات أي عملية سياسية محتملة من جهة، ويساعد على الخروج من إطار المفاوضات الثنائية الخاضعة للاختلال في ميزان القوى لصالح إسرائيل من جهة أخرى.

إن الجدوى الرئيسية من وراء التوجه إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة، وغيرهما من مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة، وفق هذه الأسس، سواء لاستصدار قرار بإنهاء الاحتلال، أو للمطالبة بوقف الاستيطان بكافة أشكاله، أو غير ذلك من انتهاكات، لا تكمن في الرهان على إمكانية التوصل إلى حل وطني قريب، بل في أهمية الاحتكام لقواعد القانون الدولي ذات الصلة، واعتراض أي حلول تصفوية للحقوق الفلسطينية تتناقض مع هذه القواعد، وتوفير آليات رادعة لانفلات السياسات الإسرائيلية العدوانية والاستيطانية، ومطالبة دول العالم باحترام التزاماتها وفق ذلك في التعامل مع إسرائيل.

رابعاً. تفعيل المقاومة والمقاومة

استنهاض وتفعيل المقاومة الوطنية، وبخاصة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال والاستيطان، وبخاصة في القدس، والارتقاء بها إلى مستوى الانتفاضة الشعبية الشاملة وتوفير مستلزمات تأطيرها وتوجيهها على المستويات القيادية والمحلية، على أساس اعتبار المقاومة بكافة أشكالها، بما فيها المقاومة المسلحة، حقاً طبيعياً للشعب الفلسطيني يكفله القانون

الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وصيانة سلاح المقاومة في مواجهة مخططات نزعها، على أن يتم التوافق على أشكال المقاومة وتوقيت ممارستها بما يخدم الأهداف الوطنية ويراعي خصائص وظروف كل من التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات.

كما ينبغي الاهتمام بتوسيع حركة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، ودعم وتطوير حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل وفرض العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها، وتبني المقاطعة ورفض التطبيع وتشجيع المنتجات الوطنية كسياسة فلسطينية على المستوى الوطني، لا سيما أنها أحد أهم مكونات عملية إعادة صياغة العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة والمجتمع الفلسطيني عموماً مع الاحتلال الإسرائيلي من جهة، ورفع كلفة الاحتلال من جهة أخرى.

خامساً. رفع الحصار عن قطاع غزة

مواصلة العمل على رفع الحصار الجائر عن قطاع غزة، وفتح المعابر، والتعجيل في عملية الإعمار، ومعالجة المشاكل التي سببها العدوان، سواء المتصلة بالاحتياجات اليومية في القطاع كالأيواء والماء والكهرباء، أم تلك المتعلقة بحدود الصيد البحري والمطار والميناء، والتمسك بهذه المطالب العادلة في أي مفاوضات لتثبيت وقف إطلاق النار ضمن صيغة الوفد الموحد، وعلى قاعدة العمل الجاد لإنهاء الحصار وتأمين التواصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، وبينه وبين العالم الخارجي، ومنع مشاركة الشركات الإسرائيلية من التربح من عملية إعادة الإعمار، وإحباط الأهداف الإسرائيلية الرامية لحصر دور السلطة في القطاع بدور الوكيل الأمني للاحتلال، ووجوب إدماج كل ذلك في سياق المعركة لإنهاء الاحتلال والتصدي لمحاولات فرض مشاريع الانفصال المشبوهة مثل «دولة غزة».

إن معالجة المسائل الإنسانية الملحة في قطاع غزة (الرواتب، الموظفون، المعابر، الإعمار، الكهرباء، الصحة، الأمن .. إلخ) قضية لا تقبل التأجيل، أو ربط معالجتها بقضايا أخرى كبرى يحتاج تحقيقها إلى وقت طويل، شريطة أن يتم ذلك ضمن رؤية وطنية شاملة واقعية، تشمل العمل من أجل إنهاء الانقسام، والمعالجة الشاملة للوضع الفلسطيني، انطلاقاً من ضرورة وحدة القيادة والمؤسسة والقرار والاتفاق على برنامج وطني يجسد القواسم المشتركة.

ولتحقيق ذلك، يمكن العودة إلى ورقة «أفكار لمعالجة الوضع الكارثي الذي يعيشه قطاع غزة»، التي اقترحتها مجموعة من الشخصيات السياسية والاعتبارية في الضفة والقطاع، بناء على مبادرة من مركز مسارات، وانطلقت من تحديد آليات وخطوات عملية لمعالجة الوضع في القطاع بالاستناد إلى ما يأتي:

- البدء بمعالجة القضايا الإنسانية الممكن معالجتها فوراً ومن دون إبطاء، مع إدراك أن الحل الجذري لها لا يمكن أن يكون من دون تحقيق المصالحة (بمعنى إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية). والمصالحة لا يمكن أن تتحقق بصورة حقيقية من دون الاتفاق على إعادة بناء وإصلاح وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تضم مختلف ألوان الطيف السياسي، ومن دون الاتفاق على اعتماد إستراتيجيات كفيلة بوقف وتقليل الأضرار والخسائر والحفاظ على المكتسبات، وعدم تقديم تنازلات كمرحلة أولى على طريق إنجاز الانتصارات بتحقيق الحقوق والأهداف.
 - عدم تسييس القضايا الإنسانية، مثل فتح المعابر والحدود والصحة والتعليم والكهرباء وإعادة الإعمار وإعادة هيكلة مؤسسات السلطة ودمجها وتوحيدها، لأن تسييسها يعقدها ويمنع التوصل إلى حلول لها.
 - الانطلاق من مبدأ أن حكومة الوفاق الوطني مسؤولة عن جميع الموظفين ضمن هيكلية إدارية ومالية موحدة، مثلما هي مسؤولة عن الضفة الغربية وقطاع غزة.
- وفي ضوء ذلك، تشمل الورقة آليات تتعلق بإعادة دمج الموظفين وإيجاد هيكل وظيفي واحد في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أساس معايير مهنية موضوعية ليست لها علاقة بانتماات الموظفين السياسية والحزبية، واقتراحات محددة فيما يتعلق بمعالجة موضوع رواتب موظفي القطاع العام في المؤسسات المدنية والأمنية، وكذلك معالجة موضوع الأمن بدءاً بتشكيل اللجنة الأمنية العليا المنصوص عليها في «اتفاق القاهرة» لتبدأ فوراً في تطبيق البنود الأمنية في الاتفاق، وتشكيل لجنة قضائية وطنية بالتوافق تُشرف على توحيد القضاء والنيابة العامة، وآليات مقترحة لكيفية قيام حكومة الوفاق الوطني بواجباتها فيما يتعلق بإعادة الإعمار.

كما لا تغفل الورقة في سياق معالجة الوضع في قطاع غزة أهمية إقامة العلاقات بين مصر وفلسطين على أساس الروابط التاريخية والقومية والمصالح المشتركة، وبما يكفل

احترام إرادة المصريين باختيار قيادتهم، وعمل كل ما من شأنه منع إلحاق أي ضرر بالأمن المصري، وخاصة في سيناء، وبما يضمن حماية الحدود بين مصر وفلسطين، وفتح الحدود والمعابر بشكل دائم. وهو ما يتطلب حل الإشكالات بين «حماس» ومصر انطلاقاً من هذه الرؤية.

سادساً. إستراتيجية كفاح الشعب الفلسطيني في أراضي 48

الدفاع عن الحقوق الجماعية والفردية لأبناء الشعب الفلسطيني في أراضي 48 في مواجهة سياسة التمييز العنصري، ودعم حق المهجرين في العودة إلى قراهم، والتصدي لمخططات التهجير القسري في النقب والمثلث، وسياسة هدم المنازل، إلى جانب تعزيز الهوية الوطنية في مواجهة محاولات التهويد والأسرلة وتفتيت وحدة النسيج المجتمعي، وكذلك دعم إنجاح تجربة تشكيل القائمة العربية المشتركة لانتخابات الكنيست وتطويرها باتجاه إعادة بناء وتوحيد المؤسسات الوطنية في الداخل، بدءاً بلجنة المتابعة العليا للجماهير العربية.

إن معالجة أوضاع ومشكلات أبناء الشعب الفلسطيني في أراضي 48 ليست شأنًا إسرائيليًا، كما لا ينبغي التعامل معهم بصفتهم مخزوناً احتياطياً لدعم إستراتيجية فلسطينية تقودها منظمة التحرير دون أن يكونوا جزءاً أصيلاً في بلورتها وتنفيذها. لذلك، فإن تحقيق أهداف الفلسطينيين في أراضي 48 ينبغي أن يكون أحد المكونات الرئيسية للمشروع الوطني التحرري، وأن يكونوا شريكاً أساسياً في إعادة بنائه، عبر إيجاد آليات تضمن تمثيلهم في عملية صنع القرار الوطني في منظمة التحرير من خلال لجنة المتابعة العليا، وبخاصة أن تطور الصراع باتجاه تبني إستراتيجية وطنية تهدف إلى ممارسة حق تقرير المصير كحق جمعي، وتفكيك النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري، سوف يُعطي من وزن الدور الذي يمكن أن تلعبه الكيانات والتعبيرات السياسية والمؤسسية الوطنية لفلسطيني الداخل في مثل هذه الإستراتيجية.

سابعاً. حماية حقوق التجمعات الفلسطينية

حماية حقوق التجمعات الفلسطينية في الشتات وتوفير سبل الحماية لتجمعات اللاجئين في البلدان العربية التي تشهد نزاعات داخلية، وبما يسهم في تعزيز الهوية الوطنية وصون الحقوق المدنية والاجتماعية الفردية والجماعية لأبناء الشعب الفلسطيني أينما كانوا،

وتعزيز وتطوير مشاركتهم في النضال الوطني والابتعاد عن التدخل في النزاعات الداخلية في الدول العربية وعن صراعات المحاور الإقليمية، مع عدم التدخل الخارجي في الشؤون الفلسطينية.

ثامنا. دعم قضية تحرير الأسرى

العمل على تدويل قضية الأسرى في سجون الاحتلال، برفعها إلى مختلف المحافل الدولية بما يكفل وقف الإجراءات التعسفية الإسرائيلية بحق الأسرى، وإنهاء الاعتقال الإداري، والإفراج عن الأسيرات والأطفال، على طريق تحرير جميع الأسرى. وإلى حين تحقيق ذلك، يجدر التمسك في مفاوضات «التهديئة» في حالة استئنافها بمطلب إطلاق سراح جميع المعتقلين ما بعد 2014/6/12، وفي مقدمتهم النواب والأسرى المحررون بموجب صفقة شاليط. وكذلك التمسك بإبرام صفقة مشرفة في أي عملية تبادل جديدة، تعطى فيها الأولوية للأسرى القدامى والأسيرات.

تاسعا. العوامل الإقليمية والدولية

العمل على استعادة مكانة القضية الفلسطينية على رأس سلم أولويات العمل العربي المشترك في ظل متغيرات عربية تدفع إلى تراجع الاهتمام بها، وتحرف الاهتمام نحو بناء محاور لا ترى في إسرائيل التهديد الأول والمباشر للأمن القومي العربي وحقوق الشعب الفلسطيني. ويتطلب ذلك سياسة فلسطينية نشطة في إطار العلاقات الثنائية مع الدول العربية وداخل الجامعة العربية تركز على مخاطر المخططات الإسرائيلية وتسعى لتوفير العمق العربي الداعم سياسيا ومعنويا وماديا لضمود الشعب الفلسطيني ولإستراتيجيات الكفاح الوطني ضد الاحتلال والعنصرية.

يجدر أن تنطلق مثل هذه السياسة من مبادئ الحفاظ على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، دون إلغاء أو إضعاف البعد العربي والإسلامي والتحرري والإنساني للقضية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية ورفض تدخلها في الشؤون الفلسطينية، وعلى أساس احترام إرادة وخيارات ومصالح الشعوب العربية في التحرر والاستقلال والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وتحييد وتوفير الحماية لتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في البلدان التي تشهد صراعات داخلية.

ولا يعني تبني سياسة «النأي بالنفس» عن التدخل في النزاعات العربية الداخلية الإحجام عن بلورة رؤية فلسطينية مشتركة تدعم مفهوم الدولة السيادية التي تلتزم بقيم المساواة والعدالة والديمقراطية والحرية وتحترم الإرادة الشعبية في كل من البلدان العربية، انسجاماً مع ما تضمنته وثيقة إعلان الاستقلال، إذ إن الانطلاق من هذه الرؤية لبناء الدولة العربية لا يعتبر تدخلاً في الشؤون العربية، بل ينسجم مع كون فلسطين جزءاً من النظام العربي وعضواً في جامعة الدول العربية، ومن حقها وواجبها الإسهام في تطوير هذا النظام العربي.

كما ينبغي الاستفادة من العمق الإسلامي للقضية الفلسطينية، وحشد المواقف الدولية الداعمة لعدالة الكفاح التحرري للشعب الفلسطيني، سواء في إطار العلاقات الثنائية الرسمية مع الدول الإسلامية والعالمية، أم من خلال العلاقات مع البرلمانات والأحزاب وحركات التضامن والمنظمات غير الحكومية، أم عبر الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها.

عاشراً. مواجهة الانزياح اليميني العنصري في إسرائيل

مواجهة الانزياح نحو مزيد من التطرف والعنصرية في اتجاهات الرأي العام في أوساط اليهود في إسرائيل كما تجلّى في منح تفويض بالحكم مجدداً لليمين المتطرف والعنصري، وما سببته على ذلك من سياسات أكثر تطرفاً وتضييقاً للحكومة تتناهى الجديدة، في ظل احتلال مبدأ «الدولة اليهودية» وإنكار شرعية الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني في وطنه التاريخي موقع الحجر الأساس في بناء الإستراتيجيات الإسرائيلية والخطاب السياسي المركزي.

إن ارتكاز الخطاب الرسمي الإسرائيلي على تصعيد سياسات العدوان والاستيطان والتهجير القسري وتفجر العنصرية والنزعات الفاشية، لا ينبغي أن يقود إلى إهمال الاستفادة من مواقف القوى السياسية الإسرائيلية والمتضامنين اليهود مع حقوق الشعب الفلسطيني، مهما كان صوتها ضعيفاً أو هامشياً وسط ضجيج التطرف والعنصرية، بل يتطلب إعادة بناء وتطوير الخطاب الفلسطيني بالاستناد إلى ما يأتي:

أولاً. الانطلاق من التمسك بالحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني في وطنه التاريخي، وعدالة القضية الفلسطينية، والتفوق الأخلاقي للكفاح التحرري للشعب الفلسطيني، والتركيز على نزع الشرعية الدولية عن النظام الكولونيالي الاستيطاني العنصري.

ثانياً. تفعيل وتوسيع استخدام شتى الوسائل المتاحة في العمل السياسي والديبلوماسي والقانوني والإعلامي، لإيصال الخطاب الفلسطيني القائم على مبادئ الحق والعدالة والقيم الإنسانية والقانون الدولي ليس فقط إلى المتضامنين اليهود في إسرائيل وخارجها مع حقوق الشعب الفلسطيني، بل وإلى أوسع قطاعات الرأي العام في إسرائيل، وعلى مستوى العالم، لا سيما في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً. ضمان أن يوجه الخطاب الفلسطيني القائم على الجمع ما بين الحزم في التمسك بالحقوق الفلسطينية والجانب الأخلاقي في الكفاح الفلسطيني، رسائل إلى مختلف القطاعات اليهودية في إسرائيل والعالم حول الثمن الباهظ المترتب على السياسات التي تطبقها الحكومة الإسرائيلية، واستمرار إنكار حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها عزل إسرائيل دولياً كما حصل مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وعزم الفلسطينيين على إفشال مخططات الاحتلال والاستيطان والعنصرية وإعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي بما يخدم تفكيك وإنهاء النظام الكولونيالي الاستيطاني العنصري.

رابعاً. تعزيز أشكال التعاون المشترك مع القوى السياسية الإسرائيلية والمتضامنين اليهود في سبيل دعم نضال القوى السياسية الممثلة للفلسطينيين في أراضي 48 ضد العنصرية والتهجير القسري ومن أجل المساواة والديمقراطية، والنضال في مواجهة الاحتلال والاستيطان والجدار في الضفة الغربية، ورفع الحصار عن قطاع غزة، ودعم حق اللاجئين في العودة، مع استمرار تمسك الفلسطينيين بجوهر القيم الإنسانية في صراعهم اليومي ضد الاحتلال والاستيطان والعنصرية.

مهمات عاجلة

إن إنجاح تحقيق أهداف مسارات العمل الوطني بصفتها الخيار المفضل على المدى المتوسط، يتطلب توفير متطلبات رئيسية تشكل رافعة للعمل على تعزيز الوضع الفلسطيني الداخلي من جهة، وتفعيل الكفاح الفلسطيني بأشكاله المختلفة لإنهاء الاحتلال والاستيطان والعنصرية من جهة أخرى، من خلال الشروع بتنفيذ المهمات العاجلة الآتية:

(1) الدعوة إلى عقد اجتماع فوري للإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكي يتحمل مسؤوليته وفق ما اتفق عليه في «اتفاق القاهرة»، لتعزيز الشراكة في آلية صنع القرار في مواجهة التحديات والمخاطر التي تتعرض لها القضية الفلسطينية وتهدد الشعب الفلسطيني، لا سيما تلك المترتبة على العدوان الإسرائيلي، والمخططات التي سوف تسعى حكومة نتياهو الجديدة لتنفيذها، وما يتطلبه ذلك من تكريس وحدة الموقف الوطني الفلسطيني وبلورة إستراتيجية وطنية موحدة للشعب الفلسطيني، ومتابعة عملية إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير وتكريس دورها كمرجعية وطنية عليا. ويتطلب ذلك السعي لتذليل العقبات التي تحول دون عقد الاجتماع، وبخاصة فيما يتعلق بمعالجة مشكلة علاقات «حماس» مع مصر.

(2) تشكيل حكومة وفاق وطني حقيقي، أو حكومة وحدة وطنية، لكي تتحمل مسؤولياتها كاملة في تنفيذ مهماتها في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق اتفاق المصالحة دون أي تمييز، مع إعطاء الأولوية لدعم صمود الشعب الفلسطيني والقطاعات الأساسية، ومواجهة مخططات الاحتلال لتقليص صلاحيات السلطة على مقاس ترتيبات جديدة لحكم ذاتي مقلص.

(3) توفير مقومات الصمود والمقاومة وحماية وجود الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، مع إعطاء الأولوية لوضع خطة وطنية للتصدي لمخططات تهويد مدينة القدس، والتهجير القسري في محيط القدس والأغوار، ومعالجة المشكلات الناجمة عن العدوان على قطاع غزة، والتعجيل بعملية إعادة الإعمار، إضافة إلى دعم كفاح الشعب الفلسطيني في أراضي 48، وتعميم تجربة التوافق على تشكيل القائمة العربية المشتركة لتشمل إعادة بناء وتوحيد المؤسسات الوطنية ومرجعياتها في الداخل، وكذلك توفير الحماية للتجمعات الفلسطينية في مخيمات اللجوء وبلدان الشتات الأخرى ومعالجة مشكلاتها وهمومها.

(4) توفير الدعم للحراك الشعبي المتصاعد في الضفة الغربية، ووضع خطة وطنية لتنظيم الفعل الشعبي وقطع الطريق على أية محاولة للدفع باتجاه الفوضى والفلتان الأمني. وهو ما يقتضي التعامل وفق معادلة التجاور بين السلطة والمقاومة، من خلال تشكيل قيادة وطنية موحدة، أو هيئة شعبية، تقود وتنظم فعاليات المقاومة الشعبية، إلى جانب تشكيل لجان محلية للحراسة والحماية وتوفير الخدمات الأساسية والإعلام في شتى المواقع، لا سيما في المناطق المصنفة (ج)، وتحمل الأجهزة الأمنية مسؤوليتها في حماية المواطنين وممتلكاتهم من اعتداءات المستوطنين، وكذلك إيجاد آلية لتنسيق الجهد الوطني ضد سياسات الاحتلال والاستيطان والتمييز العنصري والتهجير القسري في الضفة الغربية وأراضي 48، بما يراعي خصوصية وظروف وأولويات كل من هاتين المنطقتين.

(5) استكمال الانضمام إلى المعاهدات والوكالات التابعة للأمم المتحدة، والتقدم بملفات حول الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية إلى محكمة الجنايات الدولية، بما يوفر عامل ردع فعال للحكومة الإسرائيلية وقادة جيش الاحتلال.

(6) الشروع الفوري في حوار وطني شامل يشارك فيه جميع القوى الفلسطينية وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص والمرأة والشباب، من أجل الاتفاق على ما يأتي:

- ركائز المصلحة الوطنية العليا (ميثاق وطني) التي تجمع الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم، وبما يلحظ الخصائص المميزة لكل تجمع.
- إعادة بناء الحركة الوطنية والمنظمة والتمثيل على أساس هذه الركائز.
- الاتفاق على برنامج سياسي يجسد القواسم المشتركة.
- وضع إستراتيجيات جديدة تستوعب التجارب السابقة وقادرة على تحقيق الأهداف الوطنية.

(7) وضع خطة وطنية تتضمن آليات ووسائل تحقيق أهداف مسارات العمل الوطني وتنفيذ المهمات العاجلة الواردة أعلاه. وفي حالة الإخفاق في ذلك، فإن جهدا ينبغي القيام به من قبل القوى السياسية والشخصيات المستقلة والمنظمات الأهلية ومراكز البحث والتفكير والشباب وغيرهم؛ من أجل التداعي لبحث توليد آليات للضغط والتأثير باتجاه إنهاء الانقسام، وإعادة بناء الوحدة الوطنية، وتبني مسارات للعمل الوطني توفر متطلبات الوصول إلى نقطة تحول تخدم تقدم المشروع الوطني التحرري.

